

## Reality of Family Saving in Saudi Society An Applied Study on Middle Class Saudis in Riyadh City

*Al-Jawharah Nasser Alhazzani*

### Abstract

**Objective:** Study aims to assess the reality of family savings in the Saudi society to find solutions for the obstacles that face family savings.

**Methodology:** A descriptive study was applied on a sample of (377) of family providers both males and females in Riyadh city, from whom their monthly salary falls between eleven thousand to twenty-one thousand, which represents the middle class. A questionnaire was used as a tool to gauge the awareness of family provider. The questionnaire comprised of two parts, 1st was the demographic data, and 2nd part was focused on the reality of family savings in the Saudi society. What are the factors that limit saving, and what drives the consumer attitude. SPSS was used for statistical analysis. **Results:** 47% of the Saudi families do not save, 35% of families save between 10%-20% of their monthly income. The factors that limit savings were single income source among the family, living with a consumer attitude, loans, and debts. Lack of awareness, lack of priorities. A relation was found between the level of saving and demographic variables. **Conclusions:** There are factors that intervenes between individuals and saving, it is related to willingness, ideology and there is a relation between consumption and saving. Whenever consumption increased, the level of saving decreases in return. And the need to correct consumer attitude arises. There is a huge need to raise the awareness level among the society, and diverse the income sources and establishing saving programs and guiding the youth to saving and investing.

**Keywords:** Middle Class, Saving, Income, Consumption, Investment, Saudi Family .

## واقع الادخار العائلي في المجتمع السعودي دراسة مطبقة على الطبقة الوسطى بمدينة الرياض

الجوهرة ناصر الهزاني(\*)

### ملخص:

**هدف الدراسة:** تسعى الدراسة إلى رصد واقع الادخار العائلي في المجتمع السعودي للتوصل إلى سبل لمعالجة عقبات الادخار الأسري. **المنهجية:** بلغ حجم العينة (377) من أرباب الأسر بمدينة الرياض (الذكور والإناث) ممن لا يقل دخلهم عن 11 ألفاً ولا يزيد على 21 ألفاً؛ بحيث يمثلون الطبقة المتوسطة، وقد استخدمت الاستبانة أداة للدراسة، وشملت قسمين، الأول يتمثل في المعلومات الأولية، والثاني يتناول واقع الادخار العائلي في المجتمع السعودي، وتضمن محورين: العوامل التي تحد من الادخار، والعوامل المؤثرة على السلوك الاستهلاكي. حلت البيانات بواسطة البرنامج الإحصائي SPSS، واعتمدت الدراسة على الإحصاء الوصفي، ومعامل الارتباط بيرسون، والانحراف المعياري، واختبار كاي. **النتائج:** 47% من الأسر لا يدخرون، و35.5% يدخرون من 10% إلى أقل من 20% من متوسط الدخل، وتمثلت العوامل التي تحد من الادخار لدى الأسر في وجود مصدر دخل واحد، والعيش بنمط حياة استهلاكي، والقروض والمديونيات، وقلة الوعي وغياب الأهداف والأولويات، وأثبتت الفروض وجود علاقة ارتباطية بين حجم الادخار وبعض المتغيرات الديموغرافية. **الخلاصة:** هناك عوامل تحول بين الفرد والادخار، تتعلق بالإرادة والفكر والقدرة، كما أن هناك علاقة ارتباطية بين الاستهلاك والادخار؛ فكلما زاد الاستهلاك تأكلت المدخرات، ونحن في حاجة إلى إصلاح سلوك المستهلك ببناء ثقافة الادخار وترسيخها في المجتمع عبر إستراتيجية وطنية، وتنويع مصادر الدخل وإنشاء برامج ادخارية، وتوجيه النشء نحو الادخار والاستثمار.

**المصطلحات الأساسية:** الطبقة الوسطى، الادخار، الدخل، الاستهلاك، الاستثمار، الأسرة السعودية.

(\*) جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن بالرياض، كلية الخدمة الاجتماعية

hazzani\_g@yahoo.com

## مقدمة:

يعتبر موضوع الادخار من أهم الموضوعات الاقتصادية؛ نظراً لما يمثله من تغيير على المستويين الفردي والقومي، فالخطوة الأولى نحو تحقيق الرخاء تتمثل في الادخار، وشهدت الآونة الأخيرة اهتماماً كبيراً بالموضوع؛ لكونه نظاماً لتقليل صدمات الحياة وتحسين جودة المعيشة، ويظهر ذلك جلياً في أوقات الأزمات والطوارئ المفاجئة، كما تظهر أهميته في مرحلة ما بعد التقاعد؛ حيث يستطيع المدخرون استخدام مدخراتهم في مجالات وأنشطة تسهم في تحسين جودة حياتهم وشعورهم بالسعادة وتقدير الذات، والأسرة باعتبارها الخلية الأولى التي يتكون منها المجتمع في حاجة إلى نظام اقتصادي ومالي لتتمكن من تلبية رغبات أفرادها واحتياجاتهم الآنية والمستقبلية، وبخاصة في الأزمات، ويعد الادخار المالي إحدى الوسائل المهمة التي يجب أن تتبعها الأسر لكي تشعر بالاستقرار النسبي وتتجنب ما يخبئه المستقبل من عوائق وأزمات مالية غير متوقعة؛ فهو يساعد بشكل كبير على جعل الشخص أكثر قدرة وحكمة في المحافظة على المال الذي يوجد لديه، وقد ضرب الله لنا مثلاً في كيفية تنظيم موارد البلاد والاستعانة بالرخاء على الشدة على لسان نبيه يوسف، عليه السلام، وكلما زادت القدرة على الادخار زاد الانتعاش الاقتصادي؛ فهو المدخل الرئيس للاستثمار، والهدف الأساسي للادخار أن تكون لدى الفرد الأموال التي يحتاج إليها في أوقات أو ظروف غير متوقعة، وهو أيضاً نظام تأميني قوي لتمكين الفرد من توفير حياة كريمة وأكثر رخاء وجودة له ولعائلته، وقد دعا الباري - عز وجل - في كتابه الحكيم إلى العيش بتوازن واعتدال، إذ قال -تعالى:- ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا﴾ [الإسراء: 29]، وقال - سبحانه أيضاً: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾ [الفرقان: 67]، وفي هاتين الآيتين دعوة صريحة لترشيد الإنفاق الاستهلاكي، وهذا في صالح كمية الادخار المتبقي من الدخل بعد الاستهلاك، فالادخار هو «فائض الدخل عن الاستهلاك؛ أي أنه الفرق بين الدخل وما ينفق على سلع الاستهلاك والخدمات، ويؤدي ضعف الادخار إلى انخفاض مستوى الاستثمار الحقيقي، وهذا بدوره يقود إلى ضعف التنمية الاقتصادية (يونس، 2016). فلادخار أهمية كبرى على مستوى كل من الفرد والدولة باعتباره أحد أهم العوامل لحفز النمو الاقتصادي، فهو عنصر مهم لتراكم رأس المال، ويتبلور دوره أيضاً في كونه وسيلة اقتصادية لتقليل من معدلات البطالة، كما يؤدي إلى تحسين معيشة الفرد والأسرة

في المستقبل، ويشكل قوة اقتصادية يستعين بها الفرد في تنفيذ بعض المشروعات الاستثمارية (عمران، 2016)، ونتيجة للآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يحققها الادخار تزداد الحاجة إلى رفع نسبته من الدخل والعوائد في ظل الظروف الجديدة المتمثلة في الانفتاح على العالم الخارجي (سهو، 2016)، وتشير الدراسات إلى أن الادخار العائلي - بوجه خاص - يحفز التنمية الاقتصادية ويسهم في عملية تمويلها (نور اليقين، 2012)، كما أنه مصدر لتوفير الموارد المالية اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية وتحريك عجلة التنمية (سلامي، 2015)، وتشير الدراسات إلى أن الادخار يتأثر بالدخل الشخصي الحقيقي والمتاح، والثروة وتطور النظام المالي وحجم الدخل والإعالة (Gedela, 2012)، وبمعدل التضخم والضرائب المباشرة (العمر و آخرون، 2018)، وهو لا يقتصر على طبقة دون أخرى، وقد تعجز عنه الطبقات الفقيرة لقلة مواردها وحاجتها إلى مواجهة متطلبات الحياة وشظف العيش، كما تقل حاجة الطبقة العليا إلى الادخار نظراً لامتلاكها الثروات التي تؤمن مستقبلها، وفي الوقت ذاته تزداد حاجة الطبقة الوسطى إليه للمحافظة على مكانتها الاقتصادية التي بدأت تنكمش إثر الأزمات الاقتصادية والظروف السياسية في كثير من البلدان العربية، بالإضافة إلى وجود عوامل قد تؤدي إلى إفقار الطبقة الوسطى؛ مثل ارتفاع الأسعار وزيادة الضرائب والبطالة، وميل أفراد هذه الطبقة إلى الاستهلاك التفاخري الترفي (البشايشة، 2018)، بالإضافة إلى أن الطبقة الاجتماعية والدخل يؤثران تأثيراً كبيراً على السلوك الشرائي والاستهلاكي وتأثير الطبقة الاجتماعية أعلى من تأثير الدخل على النمط الاستهلاكي (Mihic & Gordana, 2006)، ويمكن تفسير سلوكيات الاستهلاك لشرائح الطبقة الوسطى في ضوء نظرية الدخل النسبي بأن الإنفاق الاستهلاكي يكون بحسب المحيط الاجتماعي؛ أي أن إنفاق الأسرة يتوقف على إنفاق الأسر الأخرى التي تعيش مجاورة لها، وهذا هو الوضع الذي تعيشه أغلب شرائح الطبقة الوسطى في وقتنا الحاضر، وقد يسهم وجود هذه العوامل مع استمرار آلية التضخم في أن تتلاشى هذه الطبقة، وتصل في النهاية إلى مستوى اجتماعي أقل، ولو نظرنا إلى المجتمعات الإنسانية العريقة لوجدنا أن طبقتها الوسطى هي الشريحة الكبرى، وهي تزداد بازدياد الفئة المتعلمة؛ وبذلك سوف تدعم السوق (Birdsall, 2012)، وهي صمام الأمان له، و المحرك الفعلي لعجلة الإنتاج الوطني بما تقدمه من أعمال مهنية مختلفة وما تقوم به من مهام ومسؤوليات في إدارة المنظومة الوطنية بمختلف ما تتضمنه من قطاعات، وتزيد من الطلب على السلع والخدمات المحلية، وتساعد على دفع النمو الاقتصادي

الذي يقوده الاستهلاك، فهي طبقة اقتصادية وسياسية واجتماعية لها دور فاعل في المجتمع، و يختلف هذا الدور من دولة إلى أخرى (خضيرات، 2012)، كما أنها تحقق التوازن الطبقي والتماسك الاجتماعي و تربط قمة الهرم بقاعدته، وكلما اتسعت هذه الطبقة وكانت أوضاعها مستقرة تحقق الاستقرار داخل المجتمع، فهي تملك المفاتيح الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للتحويلات المستقبلية (الإسكو، 2014، 14)؛ ومن ثم نجد التزاماً علينا - كمتخصصين - أن نوجه الاهتمام إلى دراسة كيفية المحافظة على الطبقة الوسطى ومعاونتها لتنمو وتزدهر.

وفي المملكة العربية السعودية أشارت وثيقة برنامج تطوير القطاع المالي ([vision2030.gov.sa/ar/programs/FSDP](http://vision2030.gov.sa/ar/programs/FSDP)) إلى أن معدل الادخار لدى الأسر السعودية يعد منخفضاً جداً مقارنة بدول العالم؛ حيث يبلغ 2.4% من الدخل السنوي المتاح، وهذه النسبة أقل بكثير من المعدل العالمي البالغ 10% والمتعارف عليه كحد أدنى لضمان الاستقلالية المالية على المدى الطويل، كما تشير إحصاءات الدخل (الهيئة العامة للإحصاء، 2018، 29) إلى أن الأسر السعودية تعد من أعلى الأسر استهلاكاً بين الدول؛ إذ يبلغ متوسط الدخل الشهري للأسرة السعودية (14.823) ريالاً؛ في حين يبلغ متوسط الإنفاق الشهري للأسرة السعودية (16.125) ريالاً، فيما يبلغ متوسط الإنفاق «الاستهلاكي» الشهري للأسرة السعودية (14.584) ريالاً، وهو ما يعطي دلالة على أن مؤشر الادخار ما زال ضعيفاً، وأن ثقافة الادخار غائبة عن كثير من الأسر، كما تشير دراسة (آل رشود وآخرين، 2018) إلى أن الاستهلاك الترفيهي للأسرة السعودية تحول إلى حالة مرضية ونوع من الإدمان، وأصبح هدفاً في حد ذاته وليس تلبية لحاجات فعلية للأسرة، وتعدى أثره إلى شعور أصحاب الدخل المحدود بالإحباط وفقدان الثقة في المجتمع، وأن معدل الادخار في المملكة لا يتجاوز 16% من مجموع السكان، في حين تصل النسبة في دول الخليج إلى 29%، وفي الدول المتقدمة تصل إلى 52%، وتعدّ الرياض والمدينة المنورة هما الأكثر إنفاقاً في المملكة، ومعظم المواطنين ينفقون دخولهم ولا يدخرون منها، بل يوجد عجز في دخل الأسرة يصل إلى 1750 ريالاً شهرياً، ووجد أن 45 دولة، ليس بينها المملكة، تبنت ثقافة الادخار، وفي إطار سعي رؤية المملكة 2030 إلى الانتقال بالاقتصاد الوطني من حالته الراهنة بكل امتداداته المالية والاجتماعية والتنموية أقرّ برنامج تطوير القطاع المالي الذي يتمحور دوره في «تطوير قطاع مالي متنوع وفاعل لدعم تنمية الاقتصاد الوطني، وتوزيع مصادر الدخل، وتحفيز الادخار والتمويل والاستثمار مستهدفة تعزيز

قدرة المواطن على الادخار ورفعها من 6% من دخله لتصل إلى 10%، وذلك من خلال مجموعة من البرامج الادخارية التي يمكن أن تمكن المواطن من الوصول إلى هذه النسبة، وغرس ثقافة الادخار في داخل المجتمع وعلى المستوى الفردي أولاً، من هنا سعت هذه الدراسة إلى رصد واقع الادخار العائلي في المجتمع السعودي وتحددت مشكلة الدراسة في الكشف عن العوامل التي تتدخل في اتخاذ قرار الادخار وتأجيل الاستهلاك الراهن، وتحديد العوامل المؤثرة على السلوك الاستهلاكي للأسرة متوسطة الدخل للتوصل إلى سبل لمعالجة عقبات الادخار الأسري للأسر المتوسطة الدخل في المجتمع السعودي.

### مشكلة الدراسة:

يشكل موضوع الادخار للأسرة السعودية أهمية كبرى؛ لما له من أثر في استقرارها وتلبية احتياجاتها الاستهلاكية في ظل الأزمات الاقتصادية غير المتوقعة، لذا تقوم الدراسة الحالية بتسليط الضوء والإجابة عن مجموعة من التساؤلات المرتبطة بحجم الادخار الأسري وعلاقته بمجموعة من العوامل الديموغرافية لتحديد العوامل التي تحد من تكوين مدخرات للأسرة، والعوامل المؤثرة على السلوك الاستهلاكي للتوصل إلى سبل معالجة عقبات الادخار العائلي للطبقة الوسطى التي تمثل أكبر شريحة في المجتمع.

### أهمية الدراسة:

- 1 - تلقي الضوء على موضوع اقتصادي وحيوي يتعلق بحياة الفرد حاضراً ومستقبلاً.
- 2 - تتفق مع مستهدفات رؤية المملكة 2030 بالسعي لرفع نسبة الادخار العائلي ليتوافق مع المعدلات العالمية.
- 3 - تستكشف جوانب من حياة الطبقة الوسطى التي تعتبر أكبر شريحة في المجتمع والمحركة للاقتصاد، سواء كان من جانب الإنتاج أو الاستهلاك، وهي الخط الفاصل بين الفقراء والأغنياء، ولها دور كبير في رسم ملامح مستقبل الأوطان.
- 4 - قد تسهم نتائج الدراسة في مساعدة الأسر على الادخار المالي بوصفه إحدى الوسائل المهمة التي يجب أن تتبعها الأسرة لكي تشعر بالاستقرار النسبي وتتجنب ما يخبئه المستقبل من عوائق وأزمات مالية غير متوقعة.

### أهداف الدراسة:

- 1 - رصد واقع الادخار العائلي في المجتمع السعودي وما تتمتع به شرائح الطبقة الوسطى من وعي ادخاري.
- 2 - تحديد العوامل التي تتدخل في اتخاذ قرار الادخار وتأجيل الاستهلاك الراهن.
- 3 - التوصل إلى سبل لمعالجة عقبات الادخار العائلي في المجتمع السعودي.

### تساؤلات الدراسة وفروضها:

#### التساؤل الأول:

ما العوامل المؤثرة في حجم الادخار للأسر المتوسطة الدخل من أفراد عينة الدراسة؟ ويجاب عن هذا التساؤل من خلال الفروض الآتية:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الادخار والمرحلة العمرية.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الادخار والنوع الاجتماعي.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الادخار والمستوى التعليمي.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الادخار ونوع العمل.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الادخار وعدد أفراد الأسرة.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الادخار وملكية السكن.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الادخار والدخل الشهري.

#### التساؤل الثاني:

ما العوامل التي تحد من ادخار أرباب الأسر المتوسطة الدخل؟

#### التساؤل الثالث:

ما العوامل المؤثرة على السلوك الاستهلاكي للأسر المتوسطة الدخل؟

#### التساؤل الرابع:

ما سبل معالجة عقبات الادخار العائلي للأسر المتوسطة الدخل في المجتمع السعودي؟

### مفاهيم الدراسة

#### أولاً - الادخار:

أصل كلمة (ادخار) في اللغة هو (اتخار) ومع الإدغام، تحولت الكلمة إلى (ادخار)، ومعنى (ادخر الشيء) خبأه لوقت الحاجة (ابن منظور، 1403هـ، 302/4).

وتعرف اصطلاحاً بأنها عدم إنفاق الدخل على الاستهلاك (هيكل، 1986، 760)، كما عرفه Schumpeter بأنه «تجنب جزء من الدخل بقصد الاستهلاك أو الاستثمار في المستقبل»، ويعرفه Marine بأنه ناتج النشاط الاقتصادي الذي لا يستهلك، ويوجه بطريقة تجعل له في المستقبل قدرة أكبر على إشباع الاحتياجات (داوود، 2010، 127).  
**التعريف الإجرائي للادخار العائلي:** اقتطاع الأسرة جزءاً من الدخل بعيداً عن مجالات الاستهلاك؛ بغية الانتفاع به وقت الحاجة.

**محددات الادخار:** يقوم الادخار على مجموعة من المحددات أو العوامل التي تؤثر في القدرة الادخارية للأفراد والجماعات؛ وذلك بسبب تأثيرها على الدخل والاستهلاك كوعاء لتحديد حجم الادخار ونسبته، وهذه المحددات، وهي:

**الدخل:** يُعدّ الدخل من العوامل الأساسية في زيادة الادخار أو انخفاضه؛ فإذا زاد الدخل بنسبة معينة فإن الاستهلاك سيزداد، والادخار سيزداد أيضاً بنسبة أكبر من نسبة الاستهلاك، وفقاً للنظرية الكنزية.

**سعر الفائدة:** إذا كان الادخار يعبر عن ذلك الحرمان من الاستهلاك لفترة من الوقت فإن سعر الفائدة هو المكافأة التي يستفيد بها المستهلك نتيجة لحرمانه المؤقت، وكلما ازداد سعر الفائدة ازداد مستوى الادخار؛ ومن ثم قل مستوى الاستهلاك.

**حجم الثروة:** هناك من يشير إلى وجود علاقة طردية بين مستوى الاستهلاك والادخار وحجم الثروة، وكلما ازداد حجم الثروة ازدادت نسبة الاستهلاك من الدخل وقلت نسبة الادخار.

**الضرائب:** إن اعتماد الدولة نظاماً للضرائب يخفض حجم المدخرات، والعكس صحيح فيما لو تم تخفيضها.

**الاتجاه العام للأسعار:** تتأثر القيمة الشرائية بمستويات الأسعار، فإذا ارتفعت الأسعار فستقل القوة الشرائية؛ ومن ثم ستزداد المبالغ المدفوعة للاستهلاك وتقل الأموال المعدة للادخار، كما أن اتجاه الأسعار نحو الانخفاض سيرفع المدخرات.

**تطور النظام المالي:** يعتبر تطور النظام المالي شرطاً مهماً لدفع عجلة التنمية الاقتصادية؛ إذ إن النظام المالي المتطور هو الذي يعمل على إيجاد قنوات مناسبة لزيادة الادخار العائلي؛ ومن ثم تدفق تلك الأموال نحو الاستثمار.

## ثانياً - الطبقة الوسطى:

عرف معجم المعاني الجامع الطبقة بأنها جماعة من الناس في زمن واحد

أو في أزمانٍ مختلفة على مُستوى واحد في العلم أو الحرفة أو الصناعة، والطَّبَقَةُ : شريحة، كما تعني الحال والمنزلة، المرتبة والدرجة، و يتضمن مفهوم الطبقة في علم الاجتماع وجود مجموعة من الناس المتشابهين في خصائص وأوضاع؛ مما يؤدي إلى أنماط اتصال بين أعضائها ينتهي بظهور نسق خاص بهم، ويعرف linski الطبقة بأنها تجمع أشخاص من المجتمع يشتركون في وضع متشابه من حيث القوة والامتيازات والاعتبارات ويميلون إلى تبني أنماط سلوك وقيم ثقافية مشتركة (الطريف، 2014، 194)، وعرفت الطبقة في معاجم اللغة الإنجليزية على أنها مجموعة من البشر يشتركون في الخصائص نفسها، سواء كانت اجتماعية أم اقتصادية، وتنقسم إلى طبقة عليا ووسطى ودنيا (Oxford, 2006, 134)، وقبل أن نخرج إلى تعريف الطبقة الوسطى لا بد أن نشير إلى وجهات النظر المختلفة في تقسيم الطبقات، وذلك على النحو الآتي:

**المدرسة الأولى:** يتقدمها علماء الاجتماع والاقتصاد في الولايات المتحدة، وتركز على حجم الاستهلاك ومستويات الدخل؛ فالدخل يوظف كمدخل لتحديد الطبقة الاجتماعية، ثم تدرّس مؤشرات الفئات التي تحقق دخلاً يدور حول متوسط دخل الأسر.

**المدرسة الثانية:** التي يمكن وصفها بالأوروبية - الماركسية؛ فهي تأخذ عدداً من المتغيرات؛ مثل التعليم، ونوعية العمل، وحجم الأسرة ونوعية السكن، وطبيعة التنظيمات الاجتماعية، ومستوى الانخراط في مؤسسات المجتمع المدني، ومن الجدير ذكره أنه لا توجد دراسات مفصلة في الدول العربية تتعرض لقياس الطبقة الوسطى باتباع إحدى هاتين المنهجتين.

كما يطلق اسم **الطبقة المتوسطة** على فئة المجتمع التي تقع في وسط الهرم الاجتماعي، وبحسب اصطلاح عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر، فإن الطبقة المتوسطة هي الطبقة التي تأتي اقتصادياً واجتماعياً بين الطبقة العاملة والطبقة العليا.

**وتعرف الطبقة الوسطى** بأنها «طبقة اجتماعية تضم شرائح اجتماعية، تعيش بشكل أساسي على المرتبات المكتسبة من الحكومة والقطاع الخاص والمهن الحرة المختلفة، وممن يعملون لحساب أنفسهم، وما يميزها أن أفرادها يعتمدون على العمل ذي الطابع الذهني والتقني (السرور، 2005، 41). وتنقسم الطبقة الوسطى إلى 3 شرائح، يفرق بينها مستوى الدخل والمستوى التعليمي والحالة الاجتماعية، ويوجد قاسم مشترك بين مختلف شرائح الطبقة الوسطى، وهو أنها جميعها تكسب دخلها بعملها، فهي الطبقة التي يفترض أن تنتج معظم السلع والخدمات؛ أي الناتج المحلي، ويمكن توزيع **شرائح الطبقة الوسطى** على النحو الآتي:

**الشريحة العليا:** أبناء هذه الطبقة حاصلون على تعليم عالٍ، ويشغلون مناصب قيادية وسلطة بيروقراطية، ويتمتعون بعوائد سنوية.

**الشريحة المتوسطة:** أبناء هذه الطبقة حاصلون على التعليم، ويمتلكون مهارات فنية وقدرات عالية يتكفلون بالعمل الإشرافي المعتمد على العمليات الذهنية، ويحصلون مقابل ذلك على دخل كافٍ يمكنهم من الاستمتاع بمستوى معيشي لائق.

**الشريحة العاملة:** أبناءها تعليمهم ثانوي فما دون، ويمتلكون مهارات عادية. يقومون بأعمال روتينية تتطلب عملاً بدوياً ويحصلون في مقابل ذلك على دخل يمكنهم من الحفاظ على مستوى معيشي مستقر أو أقل بعض الشيء (بدوي، 2013، 70-71)، وفي المملكة العربية السعودية يعتبر الدخل عاملاً أساسياً في تصنيف الطبقة التي تنتمي لها الأسرة، فإذا أخذنا ما تناولته وثيقة «حساب المواطن» من تصنيف الأسر السعودية وفقاً للدخل نجد أنه تم تقسيمها إلى خمسة أخماس، الخمس الأول يضم الأسر الفقيرة، والخمس الثاني يضم الأسر ممن هم فوق خط الفقر النسبي ولكن تحت خط الكفاف (أو الكفاية)، والخمس الثالث هو الطبقة العاملة، والخمس الرابع هو الطبقة المتوسطة (المهنية ورجال الأعمال)، والخمس الخامس يشمل الطبقة الثرية.

ويمكن تعريف الطبقة الوسطى إجرائياً في هذه الدراسة بأنها «تشكيل اجتماعي تعيش بشكل أساسي من عوائد الوظيفة في القطاع العام أو الخاص أو ممن يعملون لحساب أنفسهم في المهن الحرة، ويرواح دخلهم الشهري بين 11 ألفاً و21 ألف ريال سعودي».

## الأساس النظري:

### نظرية الدخل النسبي:

ترى هذه النظرية أن للمحيط الاجتماعي الذي يعيش فيه الفرد تأثيراً على السلوك الادخاري والاستهلاكي؛ فالاستهلاك لا يتعلق بالدخل المطلق فحسب، بل بوضعية العائلات النسبية بعضها مع بعض؛ أي في الطبقة الاجتماعية (مولود، 2007، 21)، وترتكز هذه النظرية على افتراضين:

الأول: أن الاستهلاك يعتمد على الدخل النسبي (نسبة إلى دخول الأفراد الآخرين) أو استهلاكهم، ونسبة إلى الدخل السابق أو الاستهلاك السابق. وببساطة إنه لا يعتمد على الدخل المطلق إنما على الدخل النسبي؛ أي أن إنفاق الأسرة يتوقف على إنفاق الأسر الأخرى التي تعيش مجاورة لتلك الأسرة، وهذا ما يسمى بظاهرة

(المحاكاة)، التي تعني أن العائلات تتأثر بالمحيط أو الجيران؛ بحيث إن العائلات ذات الدخل المنخفض أو المتوسط، إذا كانت تعيش في وسط أو جيران أغنياء نسبياً، فإن ذلك سيؤدي بهذه العائلة إلى تقليد الجيران أو محاكاتهم ولو تطلب الأمر إنفاق الدخل بأكمله، وإن لم يكن الدخل كافياً أو قليلاً، فإنها يمكن أن تلجأ إلى الاقتراض أو وسائل أخرى حبا في عدم التقليل من قيمتها الاجتماعية (الخطيب ودياب، 2015، 82). الثاني: يرى أن العلاقة بين الاستهلاك والدخل ليست متماثلة دائماً عبر فترة زمنية معينة؛ فقد أدخل Duesenberry ما يعرف بالتقلبات أو الدورات الاقتصادية قائلاً: «إنه إن زاد الدخل فسيزيد الاستهلاك، وهذا أمر متفق عليه، أما إن وصل الدخل إلى أعلى حد له وحصل تقلب أو دورة اقتصادية وانخفض الدخل، فالاستهلاك لن ينخفض، والسبب أن المستهلكين سيحافظون على مستوياتهم الاستهلاكية نفسها التي اعتادوا عليها قبل حدوث الدورة الاقتصادية؛ ومن ثم يرى أن الاستهلاك لا يعتمد على الدخل المتاح في هذه الفترة فقط، بل يعتمد أيضاً على أعلى دخل حصل عليه في فترة سابقة؛ فالعائلات لن ترضى بسهولة تخفيض مستوى الاستهلاك لوجود عادات استهلاكية قوية، وهكذا إذا انخفض الدخل انخفض الادخار (بو صبيعة، 2000، 37).

### نظرية دورة الحياة:

وتتمثل في أن العائلات سوف تحاول الادخار لمواجهة متطلبات الحياة، كما أن دخل الفرد ليس بالوفرة نفسها طيلة حياته؛ حيث يبدأ في الصعود إلى أن يصل إلى مستوى معين، ثم يستمر في المستوى نفسه مدة معينة، ثم يبدأ في الانخفاض؛ فهو يشكل منحني يبدأ في الزيادة ثم الاستقرار ثم التراجع خلال دورة الحياة، وأن مستوى الادخار يتغير في المراحل العمرية؛ ففي فترة الشباب وهي سنوات العمل يكون الشخص مدخراً؛ ومن ثم يراكم الثروة، وعندما تتناقص الثروة في فترة التقاعد يصبح الشخص غير مدخر (الافندي، 2014، 231)؛ فهي ترى أن استهلاك الشخص يعتمد على جميع موارده المستقبلية طيلة حياته الإنتاجية وليس على الدخل الجاري فقط، والفرد يحاول أن يوزع إنفاقه الاستهلاكي على فترات حياته؛ بحيث يتجنب تقلبات الفترات اللاحقة، ففي سنواته الأولى من الحياة ينفق على الاستهلاك إما عن طريق الاقتراض من الآخرين وإما عن طريق إنفاق الأصول الموروثة من والديه، وفي سنوات عمله يستهلك أقل من الدخل الذي يكسبه؛ ومن ثم يحقق وفورات إيجابية صافية؛ فهو يستثمر هذه المدخرات في الأصول؛ أي يراكم الثروة التي سيستهلكها في السنوات المقبلة من حياته بعد تقاعده.

## النموذج المعرفي السلوكي:

وهو يركز على تطوير الإدراك أو الأفكار والمشاعر وكيف أن المعتقدات والمعلومات الخاطئة تؤدي إلى صعوبات بين العملاء والأنساق الاجتماعية، ويجمع العلاج المعرفي السلوكي بين الجانب السلوكي والجانب المعرفي في معرفة المعاناة والاختلال الوظيفي للعملاء (حبيب وحنا، 2016، 306)، ويعتبر العلاج المعرفي نمطاً من التدخل المهني، يركز على الواقع والحاضر متضمناً تعديل الأفكار والدوافع لتعديل السلوك من خلال العمل على تعديل مدركات العميل وأهدافه من خلال البدائل المناسبة لأفكاره الخاطئة (أبو المعاطي، 2014، 335)، ويهدف استخدامه إلى تغيير الأفكار الخاطئة والسلبية والمشاعر والسلوكيات الحالية لدى العملاء مع تطوير أفكار أكثر قبولاً وإيجابية، ويعرف العلاج المعرفي السلوكي بأنه نوع من العلاج يهدف إلى تحسين الوظائف الاجتماعية للفرد من خلال مساعدته على تعلم طرق وأساليب أكثر واقعية وإيجابية من الإدراك والتفكير وتفسير خبراته الحياتية تفسيراً سليماً ليتعلم سلوكيات جديدة، ويقلل من أساليب سلوكه الخاطئة (Sheafors & Horejsi 2006, 99)، ويأتي تعديل السلوك عن طريق افتراض أن العمليات المعرفية تؤثر في سلوك الفرد، ويهدف العلاج المعرفي السلوكي إلى إحداث تغيير في البناء المعرفي عن طريق إحداث تغيير في المحتوى الثقافي والعمليات المعرفية ومساعدة العملاء على إدراك دور الأحداث السابقة ونتائجها وتأثيرها على السلوك، وتدريب العملاء على تعديل سلوكهم؛ فهو أسلوب علاجي يعتمد على تصورات متعددة، منها نظرية التعلم الاجتماعي، والمدرسة الوظيفية في الخدمة الاجتماعية، ونموذج التركيز على المهام، وهو أحد أشكال العلاج القصير الذي يهتم بالحاضر وتحقيق أهداف معينة (Barker, 2014, 77)؛ حيث سيتم توظيف النظرية في تفسير السلوك الاستهلاكي والادخاري، وتحديد المعارف والمهارات عن كيفية الادخار وتنقيف المجتمع بالتخلي عن الأفكار الاستهلاكية الخاطئة لمساعدة الأفراد على تغيير أنماط السلوك الاستهلاكي وتدعيم الأفكار الإيجابية نحو السلوك الادخاري السليم، وهذا ما تسعى إليه الدراسة، وهو الخروج بتصور لكيفية توظيف النظرية في مواجهة عقبات الادخار العائلي عن طريق تعزيز السلوك الادخاري وخفض السلوك الاستهلاكي.

## الإجراءات المنهجية:

**نوع الدراسة:** تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية التي تسعى إلى بيان العوامل المؤثرة في حجم الادخار العائلي، وذلك عن طريق دراسة واقع الادخار لدى الأسر من الطبقة الوسطى في المجتمع السعودي.

**منهج الدراسة:** استخدمت الباحثة المسح الاجتماعي عن طريق العينة.

**مجتمع الدراسة:** أرباب الأسر من الطبقة الوسطى بمدينة الرياض ذكوراً وإناثاً ممن لا يقل دخلهم عن 11 ألفاً ولا يزيد على 21 ألف ريال من أسر الطالبات في جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن للبنات؛ إذ إن الجامعة تمثل مجتمع مدينة الرياض؛ لأنها جامعة حكومية تقبل الطالبات من مدينة الرياض والمحافظات القريبة منها؛ فهي تمثل مجتمع مدينة الرياض بمختلف فئاته.

**متغيرات الدراسة:** تناولت هذه الدراسة عدداً من المتغيرات:

**المتغيرات التابعة:** وهي العوامل التي تحد من الادخار، والعوامل المؤثرة على الاستهلاك.

**المتغير المستقل:** وهو الفئة العمرية، والنوع الاجتماعي، ومستوى التعليم، وجهة العمل، وعدد أفراد الأسرة، ونوع السكن، ومقدار الدخل الشهري ومقدار الادخار الشهري.

**عينة الدراسة:** اتبعت الباحثة أسلوب العينة الحصصية Quota sample، وتدرج تحت العيّنات العمدية (القصدية)، وتعتمد على الاختيار المتعمد لمجموعة من الأشخاص الذين تنطبق عليهم شروط معيّنة داخل مجتمع الدراسة؛ حيث سحبت العينة من جميع كليات الجامعة (الإنسانية، العلمية، الصحية) بنسبة 5% من عدد الطالبات بكل كلية، ممن تنطبق عليهم شروط العينة، وبلغ حجم العينة (377) فرداً من أرباب الأسر بمدينة الرياض ذكوراً وإناثاً، الذين لا يقل دخلهم عن 11 ألفاً ولا يزيد على 21 ألفاً، وهم يمثلون الطبقة المتوسطة وفقاً لتوزيع شرائح الدخل الواردة في وثيقة برنامج تحقيق التوازن المالي 2020.

**أداة الدراسة:** استخدمت الاستبانة أداة لجمع البيانات، وقد صمّمتها الباحثة على أساس مقياس ليكرت الثلاثي.

جدول (1)

درجات مقياس ليكرت.

| درجة الموافقة | غير موافق | موافق إلى حد ما | موافق     |
|---------------|-----------|-----------------|-----------|
| الدرجة        | 1-1.67    | 1.68-2.34       | 2.35-3.00 |

## صدق الاستبانة وثباتها:

**الصدق الظاهري للأداة:** أعدت الباحثة الاستبانة في صورتها الأولية، وعُرضت على (12) محكماً من ذوي الاختصاص؛ ومن ثم حذفت بعض العبارات وأضيف بعضها الآخر، بحسب رؤية المحكّمين، حتى أصبح عددها (20).

**صدق الاتساق الداخلي للأداة:** بعد التأكد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة طبّقتها الباحثة ميدانياً على عينة استطلاعية مكوّنة من (48) فرداً من مجتمع الدراسة، اختيروا عشوائياً، ثم حسبت الباحثة مُعامل الارتباط بيرسون، لمعرفة الصدق الداخلي.

جدول (2)

درجة الارتباط بين كل عامل من العوامل التي تحد من الادخار والعوامل التي تؤثر على السلوك الاستهلاكي، والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه

| المحور                            | رقم<br>العبارة | مُعامل ارتباط بيرسون | المحور                                      | رقم<br>العبارة | مُعامل ارتباط بيرسون |
|-----------------------------------|----------------|----------------------|---------------------------------------------|----------------|----------------------|
| العوامل التي<br>تحد من<br>الادخار | 1              | **0.435              | العوامل المؤثرة<br>على السلوك<br>الاستهلاكي | 1              | **0.671              |
|                                   | 2              | **0.669              |                                             | 2              | ** 0.752             |
|                                   | 3              | **0.441              |                                             | 3              | ** 0.682             |
|                                   | 4              | **0.410              |                                             | 4              | ** 0.762             |
|                                   | 5              | **0.500              |                                             | 5              | ** 0.670             |
|                                   | 6              | **0.553              |                                             | 6              | ** 0.542             |
|                                   | 7              | **0.703              |                                             | 7              | ** 0.764             |
|                                   | 8              | **0.655              |                                             | 8              | ** 0.603             |
|                                   |                |                      |                                             | 9              | ** 0.776             |
|                                   |                |                      |                                             | 10             | ** 0.676             |
|                                   |                |                      |                                             | 11             | ** 0.783             |
|                                   |                |                      |                                             | 12             | ** 0.571             |

\*\* دال عند مستوى الدلالة (0.01) فأقل. \* دال عند مستوى الدلالة (0.05) فأقل.

تبين النتائج في جدول (2)، أن قيم مُعامل ارتباط كل عبارة مع محورها موجبة، ودالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05) فأقل؛ مما يُشير إلى أن العبارات تتمتع بدرجة صدق مرتفعة.

**ثبات الاستبانة:** لقياس مدى ثبات أداة الدراسة استخدمت الباحثة:

#### أ - اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha (α)

تبيّن النتائج الموضحة في جدول (3) أن قيمة ألفا كرونباخ كانت مرتفعة لكل مجال، تراوح بين (0.66) و(0.90)، وبلغ الثبات العام للأداة (0.89)، ويدلّ هذا على أن الأداة تتمتع بدرجة عالية من الثبات.

جدول (3)

مُعَامَلَات ألفا كرونباخ لقياس الثبات لأداة الدراسة

| الترتيب | ألفا كرونباخ | عدد الفقرات | العوامل                               |
|---------|--------------|-------------|---------------------------------------|
| 2       | 0.66         | 8           | العوامل التي تحد من الادخار           |
| 1       | 0.90         | 12          | العوامل المؤثرة على السلوك الاستهلاكي |
|         | 0.89         | 20          | الثبات الكلي                          |

#### ب - طريقة التجزئة النصفية (Split half method):

قُسِّمَت مُتَغَيَّرَات الاستبانة إلى فقراتها الفردية والزوجية، واستخدمت درجات النصفين في حساب مُعَامَل الارتباط، ولحساب مُعَامَل ثبات المقياس أُسْتُخْدِمَت

معادلة Spearman Brown

$$\text{مُعَامَل الثبات} = \frac{2 \text{ ر } \frac{1}{2}}{1 + \frac{1}{2} \text{ ر } \frac{1}{2}}$$

- حيث: 2 عدد أقسام الاختبار.

-  $\frac{1}{2} \text{ ر } \frac{1}{2}$ : مُعَامَل الارتباط بين نصفي الاختبار.

ويراوح قيم مُعَامَل الارتباط المُعَدَّل Spearman Brown، بين (0.68) و(0.94)، وبلغ مُعَامَل الارتباط المُعَدَّل لجميع محاور الأداة (0.88)، وهي مُعَامَلَات ارتباط مرتفعة، ودالة إحصائياً عند مستوى (0.05) فأقل.

## نتائج الدراسة الميدانية:

## القسم الأول- الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة:

جدول (4)

الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة

| العدد | %    | الفئة العمرية       | العدد | %    | الفئة العمرية           |
|-------|------|---------------------|-------|------|-------------------------|
| 62    | 16.4 | من 40 إلى أقل من 45 | 46    | 12.2 | من 25 إلى أقل من 30 سنة |
| 150   | 39.8 | من 45 فأكثر         | 56    | 14.9 | من 30 إلى أقل من 35     |
|       |      |                     | 63    | 16.7 | من 35 إلى أقل من 40     |
| العدد | %    | النوع الاجتماعي     | العدد | %    | النوع الاجتماعي         |
| 95    | 25.2 | أنثى                | 282   | 74.8 | ذكر                     |
| العدد | %    | المستوى التعليمي    | العدد | %    | المستوى التعليمي        |
| 71    | 18.8 | ماجستير             | 65    | 17.2 | ثانوي وأقل              |
| 33    | 8.8  | دكتوراه             | 30    | 8.0  | دبلوم                   |
|       |      |                     | 178   | 47.2 | جامعي                   |
| العدد | %    | العمل               | العدد | %    | العمل                   |
| 40    | 10.6 | أعمال حرة           | 217   | 57.6 | قطاع حكومي              |
| 62    | 16.4 | متقاعد              | 58    | 15.4 | قطاع خاص                |
| العدد | %    | حجم الأسرة          | العدد | %    | حجم الأسرة              |
| 63    | 16.7 | من 8 فأكثر          | 140   | 37.1 | من 2 إلى 4 أفراد        |
|       |      |                     | 174   | 46.2 | من 5 إلى 7 أفراد        |
| العدد | %    | ملكية السكن         | العدد | %    | ملكية السكن             |
| 130   | 34.5 | إيجار               | 247   | 65.5 | ملك                     |
| العدد | %    | الدخل الشهري        | العدد | %    | الدخل الشهري            |
| 58    | 15.4 | من 17 إلى 19 ألفاً  | 118   | 31.3 | من 11 إلى 13 ألفاً      |
| 141   | 37.4 | 21 ألف ريال         | 60    | 15.9 | من 14 إلى 16 ألفاً      |
| العدد | %    | معدل الادخار الشهري | العدد | %    | معدل الادخار الشهري     |
| 66    | 17.5 | 20 فأكثر            | 177   | 47   | 0%                      |
|       |      |                     | 134   | 35.5 | من 10 إلى أقل من 20     |
|       |      |                     | 377   | 100% | المجموع                 |

## القسم الثاني- الإجابة عن أسئلة الدراسة وفروضها:

### السؤال الأول: ما العوامل المؤثرة في حجم الادخار للأسر المتوسطة الدخل من أفراد عينة الدراسة؟

ويجيب عن هذا السؤال من خلال مجموعة من الفروض لبيان العلاقة بين حجم الادخار الأسري و العوامل المؤثرة به، ومعرفة إذا ما كان هناك علاقة جوهرية بينهما، فقد استخدم اختبار كاي Chi-square test؛ لتعرف الفروق ذات الدلالة الإحصائية عند مستوى ( $P < 0.05$ ). على النحو الآتي:

**الفرض الأول:** «توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الادخار والمرحلة العمرية». أثبتت النتائج عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الادخار والمرحلة العمرية، وبلغت قيمة كاي (10.66)، وهي قيمة غير دالة عند مستوى (0.05) فأقل؛ وعليه يرفض الفرض الأول ونصه «توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الادخار والمرحلة العمرية»، ويقبل الفرض البديل، وهو «لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الادخار والمرحلة العمرية».

**الفرض الثاني:** «توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الادخار والنوع الاجتماعي». كشفت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الادخار والنوع الاجتماعي، وبلغت قيمة كاي (6.29)، وهي قيمة دالة عند مستوى (0.05) فأقل؛ وعليه يقبل الفرض الثاني ونصه «توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الادخار والنوع الاجتماعي»، ويرفض الفرض البديل وهو «لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الادخار والنوع الاجتماعي»، وذلك يُثبت أن النوع الاجتماعي له علاقة وثيقة بحجم الادخار؛ فحجم الادخار لدى الذكور نسبته (39.3%) بينما الإناث (13.8%).

**الفرض الثالث:** «توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الادخار والمستوى التعليمي». أشارت النتائج إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الادخار والمستوى التعليمي، وبلغت قيمة كاي (25.45) وهي قيمة دالة عند مستوى (0.05) فأقل؛ وعليه يقبل الفرض الثالث، ونصه «توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الادخار والمستوى التعليمي»، ويرفض الفرض البديل، وهو «لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الادخار والمستوى التعليمي»؛ وذلك يُثبت أن المستوى التعليمي له علاقة بحجم الادخار، ويتضح ذلك في أن حجم الادخار لدى أرباب الأسر الذين مستواهم التعليمي جامعي فأعلى (44.6%) أكبر من الذين مستواهم التعليمي ثانوي فأقل ودبلوم (5.1%)، و(3.5%) على التوالي.

**الفرض الرابع:** «توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الادخار ونوع العمل». أوضحت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الادخار ونوع العمل، وبلغت قيمة كاي (30.85)، وهي قيمة دالة عند مستوى (0.05) فأقل؛ وعليه يقبل الفرض الرابع، ونصه «توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الادخار ونوع العمل»، ويرفض الفرض البديل، وهو «لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الادخار ونوع العمل»، وهو ما يُثبت أن نوع العمل له علاقة وثيقة بحجم الادخار، ويتضح ذلك في أن الادخار لدى أرباب الأسر العاملين بالقطاع الحكومي والقطاع الخاص (30.0%)، و(15.4%) أكبر حجماً من الذين يعملون بالأعمال الحرة والمتقاعدين (2.7%)، و(9.3%) على التوالي.

**الفرض الخامس:** «توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الادخار وعدد أفراد الأسرة». أثبتت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الادخار وعدد أفراد الأسرة، وبلغت قيمة كاي (14.27)، وهي دالة عند مستوى (0.05) فأقل؛ وعليه يقبل الفرض الخامس، ونصه «توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الادخار وعدد أفراد الأسرة»، ويرفض الفرض البديل، وهو «لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الادخار وعدد أفراد الأسرة»، وهو ما يُثبت أن عدد أفراد الأسرة له علاقة وثيقة بحجم الادخار؛ إذ إن الادخار لدى الأسر التي يراوح عدد أفرادها (من 2 إلى 4)، و(من 5 إلى 7) بلغ (22.3%)، و(24.7%)، والأسر التي يبلغ عدد أفرادها 8 أفراد فأكثر بلغت النسبة (6.1%)؛ أي أنه كلما قل حجم الأسرة زاد الادخار.

**الفرض السادس:** «توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الادخار وملكية السكن». أوضحت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الادخار وملكية السكن، وبلغت قيمة كاي (13.70)، وهي قيمة دالة عند مستوى (0.05) فأقل؛ وعليه يقبل الفرض السادس، ونصه «توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الادخار وملكية السكن»، ويرفض الفرض البديل، وهو «لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الادخار وملكية السكن»، وهو ما يُثبت أن ملكية السكن لها علاقة وثيقة بحجم الادخار، ويتضح ذلك في أن الادخار لدى أرباب الأسر الذين يمتلكون سكناً بلغ (39.3%) والذين يستقلون سكناً مستأجراً بلغ (13.7%).

**الفرض السابع:** «توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الادخار والدخل الشهري». أثبتت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الادخار والدخل الشهري، وبلغت قيمة كاي (23.35)، وهي قيمة دالة عند مستوى (0.05) فأقل؛ وعليه، يقبل الفرض السابع،

ونصه «توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الادخار والدخل الشهري»، ويرفض الفرض البديل، وهو «لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الادخار والدخل الشهري»، وهو ما يُثبت أن الدخل الشهري له علاقة وثيقة بحجم الادخار؛ إذ بلغ حجم الادخار لمن متوسط دخلهم الشهري 21 ألف ريال (24.4%).

#### السؤال الثاني: ما العوامل التي تحد من ادخار أرباب الأسر المتوسطة الدخل عينة الدراسة؟

للإجابة عن السؤال حسبت التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي والترتيب، وتوضّح النتائج تباين وجهات نظر أرباب الأسر ذكوراً وإناثاً، الذين يمثلون الطبقة الوسطى في المجتمع السعودي القاطنين بمدينة الرياض عينة الدراسة حول العوامل التي تحد من الادخار؛ حيث يرون أن وجود مصدر دخل واحد من العوامل التي تحد من الادخار بدرجة كبيرة، وبلغ متوسط درجة موافقتهم (2.35) من أصل 3 درجات، وهو متوسط يُشير إلى خيار (أوافق بدرجة كبيرة)، وبلغ الوزن النسبي لتقدير درجة الموافقة عليه (78.4%)، وجاءت بعض العوامل لتحد من الادخار بدرجة متوسطة، من وجهة نظر أرباب الأسر السعودية، وهي مُرتبة تنازلياً بحسب درجة الموافقة عليها على النحو الآتي: «نمط حياتي استهلاكي، ويوجد علي قروض ومديونيات، والادخار صعب أو مستحيل، وليس لدي خطط مستقبلية واضحة، حياتي ليس بها أولويات» في المراتب من الثانية إلى السادسة من بين العوامل التي تحد من الادخار، وراوح متوسط الموافقة على تلك العوامل ما بين (1.75 و 2.13) درجة، من أصل (3) درجات، وهي مُتوسّطات تُشير إلى خيار (أوافق إلى حد ما) على أداة الدراسة، وبلغ الوزن النسبي للموافقة (70.7%)، و(68.4%)، و(64.4%)، و(61.4%)، و(58.4%) على التوالي، وجاءت بعض العوامل تحد من الادخار بدرجة ضعيفة، للعبارات: البطاقة الائتمانية تجعلني مديناً باستمرار، وأرى أن الادخار ليس له جدوى، في المراتب من السابعة إلى الثامنة من بين العوامل التي تحد من الادخار، وراوح متوسط الموافقة على تلك العوامل ما بين (1.23 و 1.48) درجة، من أصل (3) درجات، وهي مُتوسّطات تُشير إلى خيار (لا أوافق) على أداة الدراسة، وبلغ الوزن النسبي للموافقة (49.4%)، و(40.8%)

#### السؤال الثالث: ما العوامل المؤثرة على السلوك الاستهلاكي للأسر المتوسطة الدخل عينة الدراسة؟

توضّح النتائج العوامل التي تؤثر على السلوك الاستهلاكي للأسر السعودية من عينة الدراسة، وقد راح متوسط درجة الموافقة على تأثير تلك العوامل ما

بين (1.33) و (2.11) درجة، من أصل (3) درجات، وهي مُتوسّطات تُشير إلى خيارى (أوافق إلى حد ما) و(لا أوافق)، وبلغ المتوسط الكلى (1.72)، من أصل (3) درجات، وهو متوسط يُشير إلى خيار (أوافق إلى حد ما)، وانحراف معيارى (0.46)، وبلغ الوزن النسبى للموافقة عليها (57.2%). ووفقاً لذلك، وبصورة كلية فإن أرباب الأسر يرون أن تلك العوامل تؤثر على مستوى الاستهلاك بدرجة متوسطة، وهي مُرتبة تنازلياً بحسب درجة المُوافقة على تأثيرها على مستوى الاستهلاك كما يلي: جاءت العوامل التي تنصُّ على «تدفعنى العروض والتخفيضات للشراء، وعدم وجود خطة مسبقة قبل النزول للتسوق، والتسوق بالنسبة لى أحد وسائل الترفيه، وسهولة التسوق الإلكتروني، وتوافر المال لى يدفعنى لإنفاقه، وكثرة مراكز التسوق تشجع على الشراء، وشراء سلع بكميات تفوق الحاجة». فى المراتب من الأولى إلى السابعة من بين العوامل التي تؤثر على مستوى الاستهلاك، وراوح متوسط المُوافقة على تلك العوامل ما بين (1.69 إلى 2.11) درجة، من أصل (3) درجات، وهي مُتوسّطات تُشير إلى خيار (أوافق إلى حد ما) على أداة الدراسة، وبلغ الوزن النسبى للموافقة على أنها تؤثر بدرجة متوسطة على مستوى الاستهلاك (70.5%)، و(67.5%)، و(65.2%)، و(63.4%)، و(62.4%)، و(58.3%)، و(56.5%) على التوالي، وجاءت بعض العوامل تؤثر على مستوى الاستهلاك لى عينة الدراسة بدرجة ضعيفة، وهي مُرتبة تنازلياً على النحو الآتى: جاءت العوامل «الرغبة باقتناء كل جديد ورائج، والتأثر بالإعلانات التجارية، والشعور بالرضا لشراء السلع الغالية والماركات العالمية، ومتابعة مشاهير مواقع التواصل الاجتماعى تزيد الرغبة بالتسوق والسفر، وأشتري الكثير من السلع بالتقسيط»، فى المراتب من الثامنة إلى الأخيرة من بين العوامل التي تؤثر على مستوى الاستهلاك، وراوح متوسط المُوافقة على تلك العوامل بين (1.33 و 1.60) درجة، من أصل (3) درجات، وهي مُتوسّطات تُشير إلى خيار (لا أوافق) على أداة الدراسة، وبلغ الوزن النسبى للموافقة (53.5%)، و(50.0%)، و(48.7%)، و(46.6%)، و(44.3%) على التوالي.

#### السؤال الرابع: ما سبل معالجة عقبات الادخار العائلى للأسر المتوسطة الدخل فى المجتمع السعودى؟

سيجاب عن هذا السؤال المحورى فى خلاصة النتائج بعد مناقشتها.

### مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة والإطار النظري

- 39.8% من عينة الدراسة بلغت أعمارهم 45 سنة فأكثر، ووفقاً لبيانات هيئة الإحصاء تشكل الفئة العمرية من 45 سنة فأكثر نسبة لا بأس به في السعودية؛ إذ يتجاوز عددهم 3.84 ملايين نسمة، وهو ما يعادل تقريباً نحو 19% من إجمالي عدد السعوديين، وتساوت النسبة لمن أعمارهم (35) إلى أقل من (40) وإلى أقل من (45) سنة؛ حيث بلغت النسبة لكلتا الفئتين (16.7%)، بينما تقل نسبة من تبلغ أعمارهم (30) إلى أقل من (35) و(25) إلى أقل من (30) سنة، فهي لا تزيد عن 14.9%، وقد يعود ذلك إلى تأخر الزواج في المجتمع السعودي؛ حيث أشارت الإحصائيات (الهيئة العامة للإحصاء، 2017، 39) إلى أن عدد الشباب السعودي من سن 25 إلى 44 ولم يسبق لهم الزواج بلغ (1,034,100)، كما تشير دراسة (محنشي، 2016) إلى أن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية أسهمت في تأخر سن الزواج للشباب، وأرجعت دراسة (جمعية مودة، 2017م) تأخر سن الزواج إلى وجود عقبات تتمثل في متطلبات الحياة والمتغيرات الاقتصادية.
- 74% من العينة ذكور، في حين كان 25% من الإناث؛ إذ إن الرجل لا يزال العائل الأساسي للأسرة (صقر، 2006).
- أعلى نسبة من أفراد العينة هم من حملة المؤهل الجامعي، وقد بلغت نسبتهم قرابة نصف العينة، يليها الماجستير بنسبة 18.8%، ثم الثانوي وأقل بنسبة 17.2%، وقد يعود ذلك إلى كون العينة من أبناء الطبقة المتوسطة، كما أن النهضة التعليمية في المجتمع السعودي أسهمت في دفع أفراد المجتمع إلى التعليم العالي، بالإضافة إلى ارتفاع الوعي المجتمعي بأهمية التعليم.
- توزعت جهة العمل للعينة ما بين (57.6%) لأعمال حكومية، و(15.4%) من أفراد عينة الدراسة يعملون بالقطاع الخاص، ومن الملاحظ أن نسبة العاملين بالقطاع الخاص ما تزال ضئيلة وما زال الاعتماد الأكبر على العمل الحكومي؛ حيث تشير دراسة (الفريح والبكر، 2019، 10) إلى أن القطاع الخاص في حاجة إلى لوائح تنظيمية وتشريعية أكثر مرونة وفعالية، وكذلك تسهيل عمليات الاستيراد والتصدير، لذا كان تحفيز القطاع الخاص الهدف الرئيس لرؤية المملكة 2030 من أجل زيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، في حين بلغت نسبة الأعمال الحرة 10.6% فقط من أرباب الأسر على الرغم من التسهيلات والدعم المقدم للمشاريع

الصغيرة والمتناهية الصغر؛ فهي الأكثر تناسباً لاستثمار الطاقات البشرية، لقدرتها على استيعاب مشروعات جديدة و لمناسبتها للمستثمرين المبتدئين، ووجود بيئة محفزه لها، لتوجيه الطاقات البشرية نحو ريادة الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة (<http://vision2030.gov.sa>)، وتشير الدراسات إلى أن تلك المشروعات تساهم في تمكين القوى البشرية وتحقيق فوائد اقتصادية وشخصية واجتماعية وتحسين نوعية الحياة (الهزاني، 2018).

- الفئة الكبرى من عينة الدراسة حجم الأسرة من (5 إلى 7) أفراد، يليها من بلغ عدد أفراد الأسرة (2 إلى 4) وأقل نسبة كانت لفئة 8 أفراد وأكثر. وهذه النتيجة تتفق تماماً مع تركيبة المجتمع السعودي الحالية؛ حيث بدأت الأسر مع التطور والانفتاح تميل إلى تنظيم النسل وتقليل عدد الأطفال ليتمكنوا من توفير حياة كريمة لهم في ظل تعقد ظروف الحياة وكثرة المتطلبات.
- النسبة الكبرى من عينة الدراسة يمتلكون منازل. وقد بلغت نسبتهم 65.5%، وذلك لكون العينة من أفراد الطبقة الوسطى ولديهم دخل ثابت تمكنوا من خلاله من تأمين السكن، إما عن طريق التملك بالاستفادة من برامج التمويل الحكومي، وإما عن طريق قروض البنوك، وتشير تلك النتيجة إلى أن برامج التمويل السكني ساهمت بشكل كبير في رفع نسبة تملك المواطنين للمساكن.
- متوسط الدخل الشهري لعينة الدراسة على النحو الآتي: نسبة 37.4% من العينة بلغ دخلهم 21 ألف ريال، وهذا يشير إلى أنهم من الشريحة العليا في الطبقة الوسطى، يليها مباشرة 31.3% من 11 إلى 13 ألفاً؛ أي من الشريحة الدنيا للطبقة الوسطى، وتساوت النسبة لمن يقع متوسط دخلهم بين هاتين الشريحتين، ومن الممكن أن يسهم ارتفاع مستوى الإنفاق الاستهلاكي الترفيهي والدخول في مديونيات غير مبررة في نزول الشريحة الدنيا إلى دائرة الطبقات الفقيرة؛ ومن ثم يبدأ انكماش الطبقة الوسطى؛ مما قد يؤثر على تركيبة المجتمع.

### حجم الادخار لعينة الدراسة:

معدل الادخار الشهري لعينة الدراسة على النحو الآتي: 47% من عينة الدراسة لا يدخرون، بينما نسبة 35.5% يدخرون من 10% إلى أقل من 20%، وأقل نسبة يدخرون 20% وأكثر وهم النسبة الأقل؛ حيث بلغت 17.5%. ومن الملاحظ أن ما يقارب نصف العينة ليس لديهم أي نسبة ادخار؛ فنمط حياتهم استهلاكي ولا يجيدون

ادخار المال، وتتفق هذه النتيجة مع ما أشارت إليه دراسة (مؤسسة النقد العربي السعودي، 2017) من أن معدل الادخار في المملكة منخفض مقارنة بدول العالم، كما تتفق مع مؤشرات الادخار الخليجي من أن السعودية في ذيل قائمة الادخار لدول الخليج العربية، وهذا يؤكد أننا مجتمع استهلاكي وفي حاجة إلى إصلاح سلوك المستهلك أولاً، فهذا ما سيمهد للادخار، يضاف إلى ذلك تنمية السلوك الاستهلاكي الرشيد منذ الطفولة؛ حيث تشير دراسة (أحمد، 2018) إلى أن هناك علاقة ارتباطية بين أنماط التنشئة الاجتماعية وثقافة الادخار، وتشير دراسة (Solheim et al., 2011) إلى أن الآباء والأمهات يسهمون بدور فعال في التنشئة الاجتماعية الاستهلاكية للأبناء وتدريبهم على كيفية إدارة المال في المواقف الحياتية المختلفة واتباع السلوك الادخاري، وتشير دراسة (Batten, 2015) إلى وجود علاقة بين أنماط التنشئة الوالدية والسلوك الاستهلاكي والادخاري للأبناء؛ حيث توجد علاقة ارتباطية موجبة بين القيم الثقافية والاتجاهات البيئية والسلوك الاستهلاكي (Samarasinghe, 2012)، كما أشارت دراسة (السميط، 2014) إلى أن إدارة الأسرة لمورد الدخل الشهري ولبند الغذاء والملبس يؤثر على النمط الاستهلاكي لها، وتشير دراسة (عارف، 2007) إلى أنه عندما يكون لدى الوالدين اتجاهات استهلاكية إيجابية فإن ذلك يؤثر على سلوكيات الأبناء، وأن انخفاض مستوى الادخار للأبناء دليل على أنهم نشؤوا في أسرة لديها اتجاهات استهلاكية سلبية، متمثلة في الاستهلاك غير الرشيد والإسراف وسوء إدارة الدخل المالي للأسرة.

### العوامل المؤثرة في حجم الادخار الأسري:

أثبتت الدراسة أنه: «لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الادخار والمرحلة العمرية»، وذلك يُثبت أن العمر ليس له علاقة بحجم الادخار، ولا تتفق تلك النتيجة مع معطيات نظرية دورة الحياة التي تفترض أن الإنسان يدخر في شبابه أكثر من أي فترة أخرى، وربما يعزى ذلك الاختلاف إلى تعدد احتياجات الشباب واختلافها، وتأثير الأنشطة التسويقية التي تستهدف فئة الشباب؛ مما أدى إلى ارتفاع مستوى الاستهلاك بينهم، كما تتفق هذه النتائج مع دراسة (محمود، 2014)؛ حيث تشير إلى استمرار كبار السن في العمل وكسب الدخل؛ ومن ثم الادخار بشكل معنوي حتى أعمار متأخرة، ولا تتفق مع دراسة (Alsharhan, 2010)، في أن المرحلة العمرية من 18 - 24 هم الجماعة التي تتخبط في الاستهلاك الذي يعكس المكانة؛ ومن ثم هم المستهدفون من الحملات التسويقية والإعلانات المتخصصة من خلال الربط

الاجتماعي بين بضائع ومنتجات والمكانة والقبول والانتماء الاجتماعي، بالإضافة إلى المنتجات التي ترمز للنجاح والمكانة والوجهة الاجتماعية والدهاء.

«توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الادخار والنوع الاجتماعي»؛ أي أن النوع الاجتماعي له علاقة بحجم الادخار؛ إذ إن حجم الادخار عند الذكور (39.3%) أكبر منه لدى الإناث (13.8%)؛ فالنساء يملن إلى الاستهلاك لوجود مجموعة من العوامل المؤثرة على التوجهات الاستهلاكية للنساء وتدفعهن للشراء مثل: الأحاديث مع الزميلات والمعارف، التخفيضات المتكررة على السلع، أسلوب عرض السلع في المحال، الإعلانات التجارية، قرب الأسواق، (الدوي، 2018)، وتشير دراسة (Falahati & Hj, 2012) إلى أن الذكور لديهم مستوى أعلى من المعرفة بأساليب الادخار وطرق ترشيد الإنفاق أكثر من الإناث؛ ومن ثم أكدت العديد من الدراسات؛ مثل دراسة (Swiwach & Daniya, 2009)، أهمية التعلم لاكتساب معارف ومهارات لدى الفرد تهتم بتنظيم موارده وإدارتها، وتساعد في اتخاذ القرارات عند الشراء، خاصة المرأة لتنمية وعيها لوجود اتجاهات استهلاكية خاطئة، وتحتاج إلى إعادة تثقيف لتقنين استهلاك أسرتها وترشيده، وتتفق هذه النتيجة مع توجهات النموذج المعرفي السلوكي؛ حيث يركز على العلاج المعرفي متضمناً تعديل الأفكار والدوافع لتعديل السلوك من خلال العمل على تعديل مدركات العميل وأهدافه من خلال البدائل المناسبة لأفكاره الخاطئة، ومساعدة العملاء على إدراك دور الأحداث السابقة ونتائجها وتأثيرها على السلوك، وتدريب العملاء على تعديل سلوكهم.

«توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الادخار والمستوى التعليمي». وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (الشريف، 2015) في أن الادخار هو ناتج النشاط الاقتصادي الذي لا يستهلك بل يوجه بطريقة تجعل له في المستقبل قدرة أكبر على إشباع الحاجات، حيث يؤثر المستوى التعليمي على إدراكات الفرد لمستقبله وعلى طريقة استهلاكه للدخل الموجود لديه في الوقت الحاضر، كما تتفق هذه النتيجة مع دراسة (الشعبي والملاح، 2015) عن وجود علاقة إحصائية بين ترشيد الاستهلاك ومتغيرات الوعي والدخل والمستوى التعليمي للوالد، كما تتفق معها نتيجة دراسة (Chan & Goldthorpe, 2015) حول المستوى الاجتماعي والاستهلاكي والثقافي، وأن شراء السلع يختلف باختلاف المراكز الاجتماعية العليا عن المراكز الدنيا لدى المستهلك الأمريكي، ودراسة (العزام، 2015) بوجود فروق إحصائية بين ترشيد الاستهلاك ومتغيرات المستوى التعليمي ومكان الإقامة والدخل والادخار، والإيمان بضرورة الترشيح.

«توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الادخار ونوع العمل». ويتضح ذلك في أن الادخار لدى أرباب الأسر العاملين بالقطاعات الحكومي والخاص (30.0%)، و(11.2%) أكبر حجماً من الذين يعملون بالأعمال الحرة والمتقاعدين؛ حيث بلغ (2.7%)، و(9.3%) على التوالي، وربما يعود ذلك إلى أن أرباب الأسر العاملين بالقطاع الحكومي والخاص أعلى دخلاً من غيرهم؛ حيث توفر لهم الوظائف دخلاً ثابتاً يمكنهم من التخطيط المالي بشكل أفضل، بينما تقل نسبة الادخار عند العاملين بأعمال حرة؛ إذ إنهم يسعون لتشغيل المال بدلاً من ادخاره، أما ما يخص المتقاعدين؛ فيمكن أن يعود سبب قلة ادخارهم إلى أنهم ادخروا في شبابهم لتأمين احتياجاتهم بعد التقاعد، وتتفق هذه النتيجة مع معطيات «نظرية دورة الحياة» التي ترى أن الإنسان يدخر في شبابه أكثر من أي فترة أخرى؛ حيث يكون الدخل أكبر من الاستهلاك، أما بعد التقاعد فلا يكون لدى الفرد مصدر لتمويل استهلاكه إلا عن طريق السحب من المدخرات، كما قد تفسر تلك النتيجة في ضوء الدراسات السابقة بأنه قد يعود لأوضاعهم الاقتصادية؛ حيث تشير دراسة (الشثري، 2011) إلى أن الحالة الاقتصادية للمتقاعدين تميل إلى أن تكون متوسطة منخفضة مقارنة بمتطلبات الحياة في مدينة الرياض، كما تشير دراسة (الفهدي، 2011) إلى أن المتقاعدين بوجه عام يعانون من مشكلات اقتصادية نتيجة لقلة الدخل؛ وذلك لضعف الرواتب التقاعدية وما يصاحبها من معاناة اقتصادية، وهذا بدوره يؤثر بدرجة كبيرة على الدخل ومن ثم حجم الادخار.

«توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الادخار وعدد أفراد الأسرة». فكلما قل عدد أفراد الأسرة زاد الادخار. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة كل من (حلمي، 2010) و (Gedel, 2012) في أن حجم الإعالة له التأثير الأكبر على الادخار؛ حيث تؤثر نسبة الإعالة على معدلات الادخار، وبخاصة مع كون أفراد الأسرة في سن التعليم وغير قادرين على العمل والإنتاج.

«توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الادخار وملكية السكن»؛ إذ إن الإيجار يقطع جزءاً كبيراً من دخل الأسرة، وتتفق هذه النتائج مع ما أشارت إليه دراسة (الهزاني، 2016). من أن عدم تملك الأسرة للسكن يؤثر عليها اقتصادياً واجتماعياً ونفسياً، وأن الآثار الاقتصادية تأتي بالدرجة الأولى؛ حيث يؤدي الإيجار المرتفع إلى تآكل دخل الأسرة وعدم قدرة رب الأسرة على تلبية احتياجات أفراد أسرته كما يعرضها للدخول في بعض الأحيان لمديونيات تؤثر على ميزانيتها لفترات طويلة؛ ومن ثم تحول دون الادخار.

أثبتت نتائج الدراسة وجود «علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الادخار والدخل الشهري». وتتفق هذه النتيجة مع نتائج (أحمد، 2018) أنه كلما زاد متوسط الدخل الشهري للأسرة زادت القدرة على الادخار، فتأثير متوسط الدخل إيجابي على الادخار، كما يؤثر في تلك المدخرات تطور الأسواق المالية، وإمكانات الأفراد في استثمارها، ولا تتفق تلك النتيجة مع نتائج (بشرول، 2011) في أن العلاقة طردية بين الاستهلاك العائلي والدخل، وأن الدخل المتاح هو المحدد الرئيس للاستهلاك العائلي، ولا تتفق هذه النتائج مع الفرض الثاني في نظرية دورة الحياة من أنه لو زاد الدخل لزداد الاستهلاك، وأن الاستهلاك لا يعتمد على الدخل المتاح بل يعتمد على نسبة أعلى دخل حصل عليه في فترة سابقة.

#### العوامل التي تحد من ادخار أرباب الأسر المتوسطة الدخل:

باستقراء العوامل التي تحد من ادخار الأسر أرجعت عينة الدراسة ذلك إلى وجود مصدر دخل واحد؛ ومن الطبيعي أن يحد وجود مصدر دخل واحد من قدرة الفرد على بناء نمط حياة ادخاري؛ لذلك ينصح الخبراء بتنوع مصادر الدخل؛ ومن ثم تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية (وثيقة تطوير القطاع المالي، 2020)، وقد أكدت دراسة (الليحيدان، 2016) أن لانخفاض عامل الدخل وطريقة إدارته تأثيراً على الادخار، ثم تأتي مجموعة من العوامل تحد من الادخار بدرجة متوسطة وهي على التوالي: نمط الحياة الاستهلاكي، وجود القروض والمديونيات، والاعتقاد بأن الادخار صعب أو مستحيل، وعدم وجود خطط مستقبلية واضحة، ونمط حياة دون أولويات، ولو حللنا تلك العوامل لوجدنا أنها تدل على قلة الوعي بأهمية الادخار وغياب الأهداف والحياة غير المخططة، وعدم وجود الإرادة، وجميعها تصب في قالب واحد، وهو أن الفرد لم يتعلم كيف يدخر ولم يتعلم كيف يستثمر؛ لأنه لو ادخر؛ ومن ثم استثمر، لتنوعت مصادر الدخل لديه وحقق وفرة اقتصادية، وهذا يتفق مع ما أشارت إليه الدراسات من أن الطبقة الوسطى تعاني من تآكل مستمر لمدخراتها، ويعود هذا التآكل والتناقص في المدخرات إلى طبيعة ونمط الاستهلاك الذي ينتهجه أفراد هذه الطبقة ونوعية الحياة التي يطمحون ويتطلعون إليها (عوض، 2010)، وتشير الدراسات إلى وجود علاقة طردية بين الاستهلاك والادخار ووجود علاقة عكسية بين الاستثمار والادخار (الحرازين، 2015)، ويأتي في المرتبة الأخيرة عاملان يؤثران بدرجة ضعيفة؛ وهما وجود البطاقة الائتمانية، والاعتقاد بأن الادخار ليس له جدوى، وهذا يعطي مؤشراً جيداً إلى ارتفاع الوعي الاقتصادي؛ إذ إن وجود البطاقة الائتمانية

يسهل الاستهلاك، ويجعل الفرد مديناً باستمرار، كذلك فإن ضعف نسبة من يعتقد بعدم جدوى الادخار يعد مؤشراً جيداً لانتشار الوعي الادخاري بين شرائح الطبقة الوسطى، وأنه قد يكون لديهم الرغبة في البدء بالادخار لكنهم يفتقرون إلى تعلم الكيفية المناسبة لذلك، وتتفق تلك النتائج مع دراسة (سلامي، 2015) في أن من عقبات الادخار انخفاض مستوى الدخل، الشراء بالتقسيط، ضعف الوعي الادخاري. ولو حاولنا تصنيف العوامل التي تحول بين الفرد والادخار لوجدناها على النحو الآتي:

كما أنه توجد علاقة ارتباطية بين الاستهلاك والادخار؛ فكلما زاد الاستهلاك تأكلت المدخرات، وتشير نظرية دورة الحياة إلى أن الإنفاق الاستهلاكي يتحدد بحسب المحيط الاجتماعي؛ فإنفاق الأسرة يتوقف على إنفاق الأسر الأخرى التي تعيش مجاورة لها، واستهلاك الأسرة يكون بحسب أعلى دخل تحصل عليه ولو تعرضت الأسرة إلى تقلبات أو انخفاض في الدخل فالاستهلاك لن ينخفض، والسبب أن المستهلكين سيحافظون على مستوياتهم التي اعتادوا عليها بل يتم تمويلها من المدخرات أو القروض والمديونيات، وهذا بالفعل ما تمارسه شرائح الطبقة الوسطى في السعودية، وهي الطبقة الأغلب من ميسورين ومقتصدين؛ حيث بدأت تتجه للاستهلاك الترفي متأثرة بمجموعة من العوامل النفسية والاجتماعية والثقافية، كما تفرض المكانة الاجتماعية للأسرة في الطبقة المتوسطة أنماطاً محددة من الاستهلاك، بالإضافة إلى شيوع ثقافة المحاكاة والتفاخر، يضاف إلى تلك العوامل سهولة التسوق في المواقع الإلكترونية؛ حيث تعد المملكة من أعلى 10 دول نمواً في مجال التجارة الإلكترونية في العالم، بنسبة 32%، وقد وصل حجم التداولات المالية للتجارة الإلكترونية في المملكة 80 ملياراً خلال عام 2018 (البنوك السعودية، 2019)، كما أن سهولة الاقتراض من البنوك دفع بالكثير من الأسر للاقتراض؛ حيث سجلت القروض الاستهلاكية وقروض بطاقات الائتمان من المصارف ارتفاعاً نسبته 4.7% لتصل إلى نحو 352.5 مليار ريال بنهاية عام 2019، مقارنة بنحو 336.6 مليار ريال في نهاية العام السابق (مؤسسة النقد العربي السعودي، 2020)، كما أن 34% من قروض المصارف السعودية استهلاكية وبطاقات ائتمان (مؤسسة النقد العربي السعودي، 2019، 32)؛ ومن ثم نجد أن الذي يمهّد للادخار ويحمي ثروات المواطن من الهدر هو إصلاح سلوك المستهلك؛ إذ إن الادخار يتطلب الكثير من الالتزام والصبر ووضوح الرؤيا، وهذا يتطلب تدخلاً مهنيّاً لتعديل السلوك وهو وفقاً للمدخل المعرفي السلوكي:

- تحديد المعارف والأفكار الخاطئة التي يعاني منها المستهلك والمسببة لمشكلاته.
  - تعليم المستهلك أن يصحح أفكاره ومعارفه الخاطئة ومساعدته على اكتساب مهارات جديدة لتحقيق أهدافه.
  - مساعدة الأفراد على تعديل سلوكهم وتغيير الأفكار الخاطئة إلى أفكار أكثر كفاءة.
- وهذا التدخل لا يقتصر على أرباب الأسر فقط، بل يشمل أيضاً جميع الفئات مع التركيز على النساء وعلى المرأة بشكل خاص.

#### **العوامل المؤثرة على السلوك الاستهلاكي لعينة الدراسة من الأسر المتوسطة الدخل:**

باستقراء العوامل المؤثرة على الاستهلاك نجد أن التسوق بجميع أشكاله هو المؤثر الأكبر؛ حيث احتل المراتب الأربع الأولى من العوامل المؤثرة على الاستهلاك؛ فالبعض يعتبره وسيلة للترفيه، كما أن كثرة العروض والتخفيضات تدفع الأفراد للتسوق، مع عدم وجود خطط مسبقة للتسوق؛ بحيث يسجل الفرد الأشياء التي يحتاج فعلاً إلى شرائها قبل النزول إلى المراكز التجارية، يضاف إلى ذلك سهولة التسوق الإلكتروني وجاذبيته للكثير، ويحتل المراتب من 6-8 كثرة مراكز التسوق وانتشارها وسهولة الوصول إليها، وشراء سلع تفوق الحاجة، والرغبة باقتناء كل جديد ورائج، وتشير دراسة (إبراهيم ولفته، 2013) إلى تعدد العوامل المؤثرة على النزعة الاستهلاكية من عوامل بيئية وشخصية وعوامل تتعلق بالسلع والعوامل النفسية، وتشير دراسة (الدوي، 2018) إلى أن الاستهلاك يمتد بوظائفه خارج النطاق المادي؛ حيث لا يشبع الاستهلاك الحاجات المادية فقط بل يدعم أيضاً علاقات اجتماعية قائمة بالفعل، ويخلق أشكالاً من التمايز الاجتماعي والتناقضات الطبقيّة، كما أن الأنماط الاستهلاكية تؤثر على التخطيط الإستراتيجي للدخل المالي؛ نظراً للعلاقة الارتباطية بين النمط الاستهلاكي والدخل الشهري (بدير؛ وراغب، 2012). وتتفق هذه النتيجة مع نتائج كل من (فقيه، 2013) و(الأسمرى، 2011) في أن الاستهلاك عملية نفسية اقتصادية اجتماعية، وأن سيادة النمط الاستهلاكي بأبعاده الاقتصادية والثقافية والاجتماعية تكرر ثقافة الاستهلاك المظهري في الوقت الذي أصبح يتطلب التصرف بعقلانية في الإنفاق والتوجه لثقافة الادخار، وتشير دراسة (سندي، 2015) إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة الاستهلاك الترفيهي في السعودية والعوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والنفسية ذات الصلة، وتشير دراسة كل من (داوود، 2012) و(حبيل، 2013) إلى أن للمكانة الاجتماعية والعامل الاقتصادي

أثراً واضحاً في نمط الاستهلاك، وأن الطبقة الاجتماعية والتعليم والعوامل الثقافية والإعلام المرئي والإلكتروني وبخاصة شبكات التواصل الاجتماعي لها تأثير واضح على درجة الاستهلاك، كما تؤكد دراسة (المعجل، 2013) العلاقة الارتباطية بين العادات والتقاليد والممارسات الاستهلاكية، وتشير دراسة (محمد، 2014) إلى أن استهلاك الفرد لنوعية معينة من السلع تكسبه رموزاً تميزه عن الآخرين؛ حيث يرغب الأفراد بالظهور في المستوى الاقتصادي والاجتماعي المرتفع، كما تندفع بعض الفئات المتوسطة إلى تمييز أنفسهم عن الآخرين من خلال شراء الماركات العالمية، و تتفق تلك النتائج مع نظرية الدخل النسبي في أن الإنفاق الاستهلاكي للأفراد يتحدد بحسب المحيط الاجتماعي، ويأتي في المراتب من 9-12 التأثير بالإعلانات التجارية، الشعور بالرضا لشراء سلع غالية وماركات عالمية، متابعة مشاهير التواصل يزيد من الرغبة بالتسوق والسفر، ويأتي في المرتبة الأخيرة الشراء بالتقسيط، ولا تتفق هذه النتائج مع دراسة (بودرية، 2014) و دراسة (بربري، 2018) في أن الإعلانات التجارية من بين أهم الأساليب التي تؤثر على ثقافة الاستهلاك للأسرة، وأن الكثير من الشباب يتطلع إلى الاستهلاك كغاية في حد ذاتها، بغض النظر عن حاجتهم الفعلية، وأن تزايد الإعلانات أكبر داعم لمجتمع الاستهلاك، ويضيف (حمزة، 2013) في دراسته بهذا الشأن إلى تزايد الإعلان الإلكتروني عبر الإنترنت، وتزايد تأثيره ودوره في توجيه سلوك المستهلك نحو اتخاذ قرار الشراء؛ حيث يعتبر منهاً سيكولوجياً يؤثر على بناء السلوك الاستهلاكي للفرد، وذلك من خلال التأثير على العوامل النفسية لتوجيه نشاط المستهلك، كما لا تتفق تلك النتائج مع دراسة (عيفة، 2017) في أن أسلوب الحياة الاستهلاكي لم يعد يعبر عن الفروق بين الفئات الاجتماعية، التي تخضع للمؤثرات الاستهلاكية نفسها؛ حيث يشتركون جميعاً في ثقافة استهلاكية واحدة؛ ومن ثم يمكن القول إن الاستهلاك وثقافته من العناصر المشتركة بين جميع الناس.

### سبل معالجة عقبات الادخار العائلي للأسر المتوسطة الدخل:

يمنح ادخار المال الأشخاص الشعور بالأمان، والقدرة على السيطرة على المواقف الحياتية الحاضرة أو التي قد يتم التعرّض لها في المستقبل بعيداً عن التوتر والقلق، وتتبع أهمية الادخار من ارتباطه بتوفير المال؛ إذ إنّ نتيجة الادخار هي دخل إضافي يمكن أن تُصنع من خلاله ثروة مالية، وهنا يبرز السؤال الأهم، وهو: إذا كانت هذه نتائج الادخار فلماذا لا يقبل الناس عليه؟ ولماذا لا يؤمنون بأنه يمكن أن يغير حياتهم؟ والإجابة ببساطة تكمن في أن لديهم أمية مالية؛ إذ إن الأمية المالية

سائدة في جميع أنحاء العالم، وترتبط بتدني معدلات الادخار، وهم لم يتعلموا كيف يدخرون ولم يتعلموا كيف يستثمرون، ولقد بات الادخار سهلاً أكثر من أي وقت مضى مع توافر العديد من الأدوات والحلول التي تشجع على الادخار كنمط حياة دائم؛ فمنتجات الادخار تقدم الفرصة بشكل منتظم من خلال خدمة الخصم المباشر من الحسابات البنكية، مما يلغي الحاجة إلى أي تدخل شخصي، ويزيد من فرص تكريس الادخار ضمن السلوكيات المعتمدة لمدى العمر.

إن قدرة أي مجتمع على الادخار ترتبط بشكل قوي بالسلوك الادخاري لأفراده؛ ومن ثم لا بد من تنمية الادخار العائلي وتعزيز الجهود الرامية إلى رفع مستواه، والتركيز على التأثير في سلوك الأفراد ودفعهم نحو تبني سلوكيات صحيحة بتصحيح الأفكار الخاطئة لديهم، وأن نضع بالحسبان أن ثقافة الادخار تأتي بعد نشر ثقافة الترشيد في الإنفاق، هذه الثقافة تبدأ من البيت إلى المدرسة إلى الجامعة إلى العمل، وفق ما يسمى بالدوائر المتعددة، ونشر هذه الثقافة سوف يسهم في إعادة تدوير المدخرات في أمور تعود بالنفع على أصحابها، وقد ترفع من نسب الاستثمار الفردي، ومعالجة عقبات الادخار العائلي تتطلب ترسيخ ثقافة الادخار في المجتمع، وذلك عبر خطة إستراتيجية متكاملة يشارك فيها الحكومة ورجال الأعمال ومؤسسات المجتمع المدني ووزارة التعليم والجامعات، للعمل على التوعية بالتخطيط المالي السليم وسبل الادخار؛ بحيث تشمل جميع شرائح المجتمع، ومن الممكن أن تكون آلية التنفيذ على النحو الآتي:



### حملات التوعية العامة:

باستخدام رسائل توعوية إيجابية تستهدف جميع فئات المجتمع وشرائحه لتعزيز مفهوم الادخار حتى يكون سلوكاً، وزيادة الثقافة المالية باستخدام وسائل الاتصال الحديثة؛ بحيث تكون رسائل مباشرة وقصيرة ومتكررة، بصورة جذابة، كما يتم الترويج لثقافة الادخار في المجتمع من خلال الفعاليات ووسائل الإعلام، والملصقات

الدعائية في الشوارع والبيادر، والتوعية بالبرامج الادخارية المتاحة للمواطنين مثل برامج الادخار السكني وغيرها.

### التوعية الأسرية:

من المهم تعزيز مفهوم الادخار في الأسرة حتى يكون سلوكاً يسهم في زيادة الثقافة المالية للأبناء، وأن تستشعر الأسرة المثل القائل «لا تدخر ما يتبقى بعد الإنفاق، بل أنفق ما يتبقى بعد الادخار»، وأن يتعلم الآباء والأمهات كيفية بناء الأهداف الذكية للادخار والاستثمار، وذلك عن طريق دورات تدريبية تتولاها وزارة التنمية الاجتماعية، على أن تكون تلك الدورات معدة بحرفية عالية من ذوي الاختصاص، وتنفذ في المراكز والمؤسسات ذات الصلة بالأسرة، ولجان التنمية بالأحياء، ولأولياء الأمور بالمدارس ذكوراً وإناثاً، كما يدرج من ضمن برامج تأهيل المقبلين على الزواج جزئية متكاملة عن الادخار وكيفية تطبيق إستراتيجية (10-20-70)؛ بحيث يتعلم الشاب والفتاة كيفية بناء الجوانب الاقتصادية في الأسرة على أساس سليم.

### البرامج التعليمية على مستوى التعليم العام والجامعات:

**التعليم العام:** من خلال تثقيف النشء بأهمية حفظ المال وإكسابهم مهارات التخطيط المالي في سن مبكرة، وتعليم الأطفال كيفية تطبيق مفهوم الادخار على أرض الواقع، في السنوات المبكرة من حياتهم، ويكون ذلك بأن تبدأ وزارة التعليم بإدخال مواد وموضوعات تتعلق بقيمة النقود وزرع أهمية ادخار جزء من مصروفهم لشراء ما يرغبون فيه لتعزيز لديهم تحمل المسؤولية والتحلي بالصبر، وعدم اعتياد الحصول على كل شيء بسهولة، والتركيز على الأنشطة التي تعزز مفهوم الادخار والاستثمار مثل (الحصالة الملونة، والتاجر الصغير)؛ فنحن بحاجة إلى جيل واع يتمتع بنمط وسلوك منفتح على عالم الاقتصاد.

**الجامعات:** من خلال المناهج التعليمية وأعضاء هيئة التدريس والأنشطة الجامعية بزرع الثقافة المالية وتعزيز ثقافة العمل الحر وريادة الأعمال، وتشجيع الطلبة على استثمار أوقات فراغهم في إنشاء مشاريعهم الصغيرة، واستثمار هواياتهم الشخصية ذات الفعالية في الحصول على المزيد من المال، لكي يزرع ذلك فيهم قيمة العمل وتقدير الثروة وحسن تدبيرها واستثمارها لممارسة دورهم في التنمية، وتحقيق الذات وتحمل المسؤولية، خاصة مع وجود الاختلالات في سوق العمل، التي قد تحد من فرص العمل بعد التخرج.

### إنشاء برامج ادخارية:

ويكون ذلك عن طريق البنوك أو الصناديق أو غيرها لتساعد المواطنين الشباب على الاشتراك فيها، وأن يعمل القطاع المالي على زيادة جهوده لجذب مدخرات الأفراد والشركات، وتأسيس صناديق لإدارة أموال المدخرين في مشاريع حيوية ذات عائداً، وابتكار برامج جديدة تستهدف الطلبة في مراحل التعليم لتشجيعهم على ممارسة السلوك الادخاري.

### تفعيل دور الخدمة الاجتماعية:

وذلك بالتركيز على تزويد الاختصاصيين الاجتماعيين بالمعارف والمهارات اللازمة للعمل مع الأسر والأفراد لتحسين الوظائف الاجتماعية بتنمية الوعي الاقتصادي لمحو الأمية المالية لديهم بتصحيح الأفكار والمعتقدات الخاطئة ومساعدتهم على تبني مفاهيم سليمة والتصرف وفقاً لها، وذلك في جميع المجالات التي تعمل بها الخدمة الاجتماعية بالتركيز على المجال الأسري والتعليمي، حيث يعتبر ذلك من ضمن الدور الوقائي للخدمة الاجتماعية؛ حيث تشير العديد من الدراسات إلى أن منبع المشكلات الأسرية هو الأزمات الاقتصادية التي يتعرض لها رب الأسرة، كما أن حسن التدبير لموارد الأسرة هو الذي يسهم في تخفيض معدلات الفقر، وحماية الأسرة من تدني المستوى الاقتصادي.

### توصيات الدراسة:

- 1 - تشجيع المواطنين على الاستفادة من برنامج الادخار السكني كأحد الحلول لمتوسطي الدخل في تملك السكن.
- 2 - توعية الموظفين بأهمية التخطيط لما بعد التقاعد؛ بحيث يدخر الموظف جزءاً من دخله لاستثماره بعد التقاعد لتحسين جودة حياته المستقبلية.
- 3 - تطوير مناهج الخدمة الاجتماعية لتزويد الاختصاصيين بالمعارف والمهارات التي تمكنهم من ممارسة أدوارهم مع الأسر والأفراد فيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية.
- 4 - تركيز أقسام الخدمة الاجتماعية بالجامعات على برامج الخدمة الاجتماعية الوقائية، وبرامج دعم الأسرة.
- 5 - الاهتمام بحماية المستهلكين وضبط الأسعار لمساعدة الأسر في الاستفادة من الدخل وعدم تآكل مدخراتها.

- 6 - نشر ثقافة ترشيد الاستهلاك بين أفراد المجتمع عن طريق وسائل الإعلام المختلفة.
- 7 - توعية الأسر بأهمية وضع ميزانية شهرية، وتشجيع الأبناء على فتح حسابات ادخارية.
- 8 - إجراء المزيد من الدراسات حول العوامل المحفزة على الاستهلاك.
- 9 - دراسة احتياجات الشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى وتحديد البرامج اللازمة لدعمها.
- 10 - نشر ثقافة العمل الحر بين الشباب والتوعية بأهميته لتتبع مصادر الدخل.

### المراجع:

- إبراهيم، حسناء ناصر؛ ولفته، بيداء ستار. (2013). العوامل المؤثرة على النزعة الاستهلاكية عند المستهلك العراقي. *مجلة دراسات محاسبية ومالية*، 8(23)، 56 - 72.
- ابن منظور. (1403هـ). *لسان العرب*. بيروت: دار صادر.
- أبو المعاطي، ماهر على. (2014). *الاتجاهات الحديثة في الخدمة الاجتماعية أسس نظرية ونماذج تطبيقية*. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
- أحمد، سناء محمد. (2018). أنماط التنشئة الأسرية وعلاقتها بثقافة الادخار وترشيد الاستهلاك لدى الأبناء. *حولية كلية الآداب*، 46، 67-112.
- الإسكوا. (2014). *الطبقة الوسطى في البلدان العربية: قياسها ودورها في التغيير*، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا: بيروت، مطبوعة الأمم المتحدة.
- الأسمرى، مشيب غرامة. (2011). دور المستهلك في مواجهة ظاهرة غلاء المعيشة في المجتمع العربي السعودي: دراسة تطبيقية لعينة من أرباب الأسر السعوديين المقيمين بمدينة جدة. *مجلة حوليات آداب عين شمس (عدد خاص)*، 347-399.
- الأفندي، محمد أحمد. (2014). *النظرية الاقتصادية الكلية: السياسة والممارسة*. صنعاء: الأمين للنشر.
- آل الرشود، سعد محمد بن سعد وآخرون. (2018). ثقافة الاستهلاك لدى الاسرة السعودية. *المجلة العربية للدراسات التربوية والاجتماعية*، جامعة المجمعة، 12، 53-164.
- بدوي، أحمد موسى (2013). *تحولات الطبقة الوسطى في الوطن العربي*. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

بدير، ايناس؛ وراغب، رشا عبد العاطي. (2012). التخطيط الاستراتيجي لدخل الأسرة المالي وانعكاسه على النمط الاستهلاكي للزوجة في ظل تداعيات الازمة الاقتصادية. *مجلة علوم وفنون*، 24(4)، 251-275.

بربري، سحر حساني. (2018). بعض ملامح التغيير في ثقافة الشباب: دراسة ميدانية على عينة من الطلاب بجامعة قناة السويس، *مجلة كلية الآداب*، جامعة القاهرة، 78(1)، 149-231.

البشاشة، هيلدا أحمد. (2018). *تحولات الطبقة الوسطى في المجتمع الأردني*. [رسالة ماجستير]، كلية الآداب، جامعة اليرموك.

بشرول، فيصل. (2011). *تقدير دالة الانفاق الاستهلاكي العائلي في الجزائر باستخدام نماذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ*. [رسالة ماجستير]، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بوعلي، الشلف، الجزائر

البنوك السعودية. (2019). *التجارة الإلكترونية*. لجنة الإعلام والتوعية المصرفية.

الرابط التجارة-الإلكترونية <https://www.saudi-banks.info/media/2640/pdf>

بودروايه، لامي. (2014). القنوات الفضائية وأثرها على العادات الغذائية والانماط الاستهلاكية لدى الأسرة الجزائرية. *مجلة دراسات اجتماعية: مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية*، 16(1)، 139-157.

بوصبيعة، صالح. (2000). *بناء نموذج قياسي كلي لدالة الادخار والتبؤ لمكوناتها في الجزائر*. [رسالة ماجستير]، المعهد الوطني للتخطيط والاحصاء، الجزائر.

جمعية مودة للتنمية الأسرية. (2017). *توجهات الشباب السعودي نحو الزواج في ظل التغيرات الاقتصادية*، [دراسة منشورة]. وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، الرياض.

حبيب، جمال شحاتة؛ وحنا، مريم إبراهيم. (2016). *نظريات ونماذج التدخل المهني*. الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

حبيل، محمد عمر. (2013). المظاهر الاجتماعية والثقافية المحددة لنمط الاستهلاك في المجتمع الليبي. *المجلة الجامعة*، جامعة طرابلس، 2(15)، 215-232.

حلمي، الهام عبد المجيد. (2010). *الوعي التخطيطي لدى المرأة العاملة*. المؤتمر العلمي الدولي الثالث والعشرون للخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 1، 378-455.

حمزة، زواوي عمر. (2013). *تأثير الإعلان الإلكتروني على السلوك الاستهلاكي للفرد*. [رسالة ماجستير]، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر

- الحرازين، رهام (2015). *تقدير دالة الادخار في الاقتصاد الفلسطيني للفترة (1995-2013)*. [رسالة ماجستير]، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية في غزة.
- خضيرات، عمر ياسين. (2012). *الطبقة الوسطى وأثرها على الاستقرار السياسي في الأردن (1990-2006)*. *مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية*، (38)، 59-102.
- الخطيب، وفاروق؛ ودياب، عبد العزيز. (2015). *دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية*. جدة: السعودية. دار خوارزم العلمية للنشر.
- داوود، حسام علي. (2010). *مبادئ الاقتصاد الكلي*. الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع .
- داوود، فائزة محمد. (2012). *الاستهلاك المظهري وعلاقته بالمكانة الاجتماعية «دراسة ميدانية في مدينة الموصل»*. *مجلة سر من رأى*، 8(29)، 161 - 176.
- الدوي، موزة عيسى. (2018). *التحولات الاجتماعية والثقافية وتغير أنماط الاستهلاك لدى المرأة البحرينية: المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية*، 11(2)، 237-259.
- السروور، عبير. (2005). *الطبقة الوسطى وأثرها على الاستقرار السياسي*، [رسالة ماجستير]، كلية الآداب، جامعة اليرموك.
- سلامي، أحمد. (2015). *مدخرات القطاع العائلي في الجزائر بين الواقع والطموح: دراسة تحليلية للفترة (1970-2013)*. *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية*، (2)، 43-67.
- السميط، حصة عبد الرحمن. (2014). *التخطيط للموارد المالية وعلاقته بالنمط الاستهلاكي لدى الطلاب في مرحلة التعليم الجامعي* [رسالة ماجستير]، جامعة عين شمس.
- سندي، إيمان جابر. (2015). *تغير الأنماط الاستهلاكية وعلاقتها بالمكانة الاجتماعية: دراسة تطبيقية على الأسرة السعودية*. *مجلة كلية الآداب، جامعة طنطا*، (28)، 182-250.
- سهو، نزهان محمد. (2016). *آثار الأزمة المالية العالمية على الادخار*. *مجلة الكوئ للعلوم الاقتصادية والإدارية*، جامعة واسط، بغداد، (22)، 86 - 100.
- الشثري، عبد العزيز بن حمود. (2011). *المشكلات الاجتماعية للمتقاعدين عن العمل*. *مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية*، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، (20)، 15-95.
- الشريف، عروم. (2015). *محددات الادخار والاستثمار: دراسة حالة الجزائر*. [رسالة ماجستير]، جامعة قاصدي مرباح.
- الشعبي، عبد العزيز؛ والملاح جلال. (2015). *دراسة تحليلية لأثر الوعي الاستهلاكي في حماية المستهلك*. *جامعة الملك فيصل بالأحساء* <https://www.kfu.edu.sa/ar/Deans/Research/Documents/1015.pdf>

- صقر، هالة نهاد. (2006). *العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤدية إلى فائض الاستهلاك للأسرة السعودية* [رسالة ماجستير]، قسم علم الاجتماع، جامعة الملك عبد العزيز، جدة.
- الطريف، غادة عبد الرحمن. (2014). *مقدمة في علم الاجتماع*. الرياض: مطبعة الحميضي.
- عارف، عمر. (2007). *علاقة الاتجاهات الوالدية الاستهلاكية بالأنماط الاستهلاكية للأبناء في مرحلة الطفولة*. مجلة دراسات الطفولة، جامعة عين شمس، 10(37)، 39-56.
- العزام، عبد الباسط عبد الله. (2015). *محددات ترشيد الاستهلاك في المجتمع الأردني*. مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، 12(2)، 513-540، الجمعية العلمية لكليات الآداب.
- عمران، سليمان. (2016). *دراسة اقتصادية قياسية للعلاقة السببية بين الادخار والاستثمار في الجزائر للفترة (1990-2014)*. [رسالة ماجستير]، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أم البواقي، الجزائر.
- العمر، حسن وآخرون. (2018). *محددات الادخار العائلي في الأردن*. المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، 5(1).
- عوض، شريف محمد. (2010). *المحددات الاجتماعية للادخار بين شرائح الطبقة الوسطى في حضر محافظة الجيزة «تحليل سوسيو اقتصادي»*: مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة، 70(4)، 419-459.
- عيفة، رويدة أحمد محمد. (2017). *ثقافة الاستهلاك في المجتمع الليبي*. [رسالة ماجستير]، كلية البنات للآداب والعلوم التربوية، جامعة عين شمس.
- الفريح، سارة؛ والبكر، أحمد. (2019). *مؤشرات إنتاجية القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية*. (ورقة عمل): مؤسسة النقد العربي السعودي، إدارة الأبحاث الاقتصادية.
- فقيه، تهاني محمد عبد الرحمن. (2013). *اتجاهات الاسرة الاستهلاكية في عصر المعلومات*. [رسالة ماجستير]، كلية الفنون، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- الفهدي، عبد الرحمن بن فهد. (2011). *المشكلات المرتبطة بمرحلة التقاعد من وجهة نظر المتقاعدين*. [رسالة ماجستير]، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض.
- الحديدان، محمد بن عبد العزيز. (2016). *العوامل المحددة للادخار الشخصي*. دراسة مطبقة على مجتمع المدينة المنورة، [رسالة ماجستير]، كلية الشريعة، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

- مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية. وثيقة برنامج تطوير القطاع المالي. الرابط:  
<https://vision2030.gov.sa/ar/programs/FSDP>
- محمد، هبة الله مصطفى. (2014). *الثقافة الاستهلاكية وأثرها على القيم الاجتماعية*. [رسالة ماجستير]، كلية الآداب، جامعة عين شمس.
- محمود، حسن أمين. (2014). قياس أثر الهيكل العمري للسكان على الادخار العائلي بمصر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL). *مجلة البحوث المالية والتجارية*، جامعة بور سعيد (3)، 623-649.
- محنشي، محمد جابر. (2016). *ظاهرة العنوسة وتأخر الزواج في المجتمع السعودي الأسباب والحلول*. كلية الآداب، جامعة الملك فيصل بالإحساء.
- المعجل، وفاء عبد الرحمن. (2013). العادات والتقاليد المرتبطة بالأعياد والمناسبات المختلفة وأثرها على السلوك الادخاري لربة الأسرة السعودية في مدينة الرياض. *مجلة كلية التربية*، جامعة بنها، 24(96)، 159-190.
- مؤسسة النقد العربي السعودي. (2019). *النشرة الإحصائية الشهرية*. الرابط:  
[http://www.sama.gov.sa/ar-sa/EconomicReports/MonthlyStatistics/Monthly\\_Bulletin\\_November\\_2019.pdf](http://www.sama.gov.sa/ar-sa/EconomicReports/MonthlyStatistics/Monthly_Bulletin_November_2019.pdf)
- مولود، كبير. (2007). *الادخار وعلاقته ببعض التغيرات الاقتصادية الكلية*. [رسالة ماجستير]، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة الجزائر.
- مؤسسة النقد العربي السعودي. (2020). *التقرير السنوي السادس والخمسون*. الرابط:  
[https://www.sama.gov.sa/ar-sa/EconomicReports/AnnualReport/Annual\\_Report\\_56th-AR.pdf](https://www.sama.gov.sa/ar-sa/EconomicReports/AnnualReport/Annual_Report_56th-AR.pdf)
- نور اليقين، خلادي. (2012). *دور الادخار العائلي في تمويل التنمية الاقتصادية حالة الجزائر*. [رسالة ماجستير]، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة الجزائر.
- الهزاني، الجوهرة ناصر. (2016). *الاجتماعية الأبعاد والاقتصادية لمشكلة السكن على الأسرة السعودية.. دراسة مطبقة على مدينة الرياض*، *مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية*، جامعة حلوان، 1(39)، 1-35.
- الهزاني، الجوهرة ناصر. (2018). *فاعلية المشروعات متناهية الصغر في تمكين الشباب: عربات الأطعمة المتنقلة نموذجاً*. *مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية*، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 51(51)، 283-366.
- الهيئة العامة للإحصاء. (2018). *مسح دخل وإنفاق الأسرة*. <https://www.stats.gov.sa/ar/37>

- [https://www.stats.gov.sa/sites/default/files/population\\_characteristics\\_surveysar.pdf](https://www.stats.gov.sa/sites/default/files/population_characteristics_surveysar.pdf). الهيئة العامة للإحصاء. (2017). مسح الخصائص السكانية.
- هيكل، عبد العزيز فهمي. (1986). موسوعة المصطلحات الاقتصادية والاحصائية. بيروت لبنان، دار النهضة العربية، ط2 .
- يونس، جهاد عبد الباقي. (2016). تقدير دالة الادخار في السودان باستخدام المتغيرات المتباطئة للفترة من 1980-2013. [رسالة ماجستير]، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- Al-Sharhan, N. (2010). *Status Consumption: A relationship with Materialism, Self-Monitoring and Susceptibility to Interpersonal Influences*. A thesis submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Business Administration (MBA) of the Maastricht School of Management (MSM), Maastricht, the Netherlands.
- Barker, R. (2014). *The Social Work Dictionary*”, Washington, NASW Press
- Batten, G. (2015). *Consumer Socialization in Families: How Parents Teach Children about Spending, Saving and the Importance of Money*”, [Dissertation Ph.D.,] Institute and State University, the Faculty of Virginia Polytechnic, Department of Sociology
- Birdsall, N. (2012). *The indispensable middle class in developing countries Equity and growth in a globalizing world*, 157
- chan, T., & Goldthorpe, J. (2015). Social Status and Cultural Consumption. <http://www.users.ox.ac.uk/~sfos0006/papers/cup1.pdf>
- Falahati, L., & Hj , L .(2012) .Gender Differences in Saving Behavior Determinants among University Students. *Journal of Basic and Applied Scientific Research*, 2(6t), 5848 - 5854.
- Gedala, S. (2012). Determinants of Saving behavior in Rural and Tribal Households: An Empirical Analysis. *International Journal of Research in Social Sciences*, 2(3), 108 - 128.
- Mihic, M., & Gordana, C .(2006) .Buyng behavior and consumption social class versus income. management, *Journal of Contemporary Management*, 11, 77-92
- Oxford word power. (2006). oxford university press, New York, Second edition
- Samarasinghe, R. (2012). The Influence of cultural values and environmental attitudes on green consumer behavior. *International Journal of Behavioral Science*, Behavioral Science Research Institute, 7(1t), 83-98.

- Sheafor, P., & Horejsi, CH .(2006). *Techniques and Guidelines for Social Work Practice*, 7 The edition, N Y, Allyn & Bacon Boston
- Solheim, C., & Zuiker, V. (2011). Financial Socialization Family Pathways: Reflections from College Students' Narratives. *Family Science Review*, 16(2t).
- Swiwach, M., & Dahiya ,A. (2009) .Knowledge and utilization of consumer education by rural and urban women panipat Haryana. India, *Journal of Human Ecology (Delhi, India)* <https://vision2030.gov.sa/>

قدم في: فبراير 2020

أجيز في: ديسمبر 2020



